



جامعة ستاردوم

المجلة العلمية للدراسات
الانسانية و الاجتماعية



— مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية —
تصدر بشكل ربع سنوي من جامعة ستاردوم
المجلد الثاني-العدد الأول- لعام 2024م
رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3772





هيئة تحرير مجلة ستاردوم للدراسات " الإنسانية والاجتماعية "

رئيس التحرير

د. امحمد واحميد - المغرب

مدير التحرير

أ.م.د. أمين محمد علي الجبر - اليمن

المدقق اللغوي

أ. ليلى حسين العيان - تركيا

عضو هيئة تحرير

أ. د. أحمد سعيد أحمد مقبل - اليمن

أ. د. ماهر جاسب حاتم الفهد - العراق

أ. د. ميرفت صدقي عبد الوهاب - مصر

أ. د. عبد الرزاق القيمة - المغرب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

كلمة مدير مجلة ستاردوم

مواصلة في إصدار أعدادنا يسعدنا إصدار العدد الثالث لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الإجتماعية ، فإن مواضيع هذا العدد تأتي كمخرجات بحثية و هي تُعبر عن اراء الباحثين الذي تم نشر أبحاثهم في هذا العدد، كما نعلم أن هناك ديناميكية مرنة متغيرة للمكونات الإنسانية و الإجتماعية التي تختلف بأثرها من إقليم لإقليم و من دولة لدولة. مما ينجم عن ذلك التباين كثير من المواضيع التي حاولنا أن نعكس بعضها في هذا العدد.

◀ **ختاماً:** نأمل أن تكون مخرجات هذه الأبحاث مساهمة من مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الإجتماعية لإحداث التغيير المنشود.

أ. ليلي حسين العيان

مدير مجلة ستاردوم

عناوين الأبحاث

▶ التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف
"دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية"
د. تيمور عزائم سعد غازي

▶ مدلول مسمى "يمن" في التاريخ الحديث والمعاصر (1538 - 1959)
ام.د. امين محمد علي الجبر

▶ A Study of EFL Students' Use of Body Language Cues in Classroom Presentations
Dr. Lamis A. Hasan Abdullah

▶ ابن السيد البطليوسي باحثاً وناقداً
بحث من خلال كتابه (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)
د. سالم علوي سالم حسين الحنشي

▶ السرد وبناء الدلالة في السيرة الروائية "قلم زينب" للأمير تاج السر نموذجاً
د. زهراء جبير

▶ التحليل المكاني لأثر اقتصاديات البنية التحتية لقطاع الخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي
د. عمر سالم عوض العسكري

شروط النشر في مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية

التعريف بالمجلة :

مجلة ستاردوم للدراسات الإنسانية والاجتماعية مجلة علمية دورية محكمة ومتخصصة، يشرف عليها مركز ستاردوم للدراسات والأبحاث العلمية؛ تصدر أربع مرات في السنة، وتهتم بنشر الدراسات النظرية والتطبيقية، الأصلية والمترجمة، والتي تندرج ضمن مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتراعي شروط البحث العلمي والأكاديمي.

شروط النشر:

1. أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والموضوعية، ويُمثل قيمة علمية ومعرفية جديدة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية
2. تُقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية، على أن تتسم بالأصالة والجدية العلمية
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو نُشر جزئياً أو كلياً، أو أُرسِل للنشر في مجلة أخرى، أو تم تقديمه لمؤتمر أو أي جهة أخرى. ويُقدّم الباحث تعهداً خطياً بذلك، وبعدم إرساله لمجلة أخرى إلا بعد أخذ موافقة خطية من مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية.
4. تقبل المجلة الأبحاث المُستَلّة من رسائل الماجستير والدكتوراه، بعد إعادة صياغتها من جديد، والاشارة إلى أنه بحث مُستل في الصفحة الأولى من البحث، ورفاق نسخة الكترونية من الرسالة للمجلة، لعرضها على هيئة تحرير المجلة والمحكمين؛ لاقتراح أي تعديلات جوهرية -إذا لزم الأمر.
5. للمجلة الحق باجراء أي تعديلات شكلية على البحث بما يتناسب وطبيعة المجلة.
6. الأبحاث المُرسلة للمجلة لا يُعاد إرسالها للباحثين سواء تم قبولها أم رُفضت.
7. الباحث مسؤول مسؤولية كاملة عن صحة الاقتباس من المراجع المُشار إليها، كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسؤولة عن أي سرقة علمية تتم في هذه الأبحاث، وعند ثبوت ذلك؛ يتم سحب البحث من العدد، وللمجلة الحق باتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال الباحث.
8. يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية، والملخص باللغتين العربية والانجليزية، على ألا يزيد عدد كلمات كل مُلخص عن (250) كلمة، بالإضافة إلى خمس كلمات مفتاحية على الأكثر.
9. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة، بما في ذلك الهوامش وقائمة المصادر والمراجع وتُدرج الملاحق بعد قائمة المراجع، (مع العلم بأن الملاحق لا تُنشر، وإنما توضع بهدف التحكيم والاطلاع فقط).

القواعد العامة للنشر في المجلة

1. الالتزام بشروط وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي وضوابطه المنهجية المتعارف عليها في التخصص.
2. الأبحاث المخالفة لشروط النشر وقواعده لن يتم النظر فيها أو الردّ عليها.
3. للمجلة الحق في رفض أي بحث علمي حتى بعد قبوله؛ إن اتضح وجود مخالفات لقواعد وسياسة النشر بالمجلة.
4. تخضع جميع الأبحاث لفحص أولي، وفحص درجة الاستلال، على ألا تزيد عن (30%)؛ للتأكد من أهلية البحث قبل تقديمه للتحكيم، وتقوم هيئة تحرير المجلة ببيان أسباب الرفض للبحث.
5. تخضع الأبحاث لتحكيم سري تام، وحسب الأصول العلمية من قبل مُحكمين اثنين على الأقل متخصصين في مجال البحث، ويتم تزويد الباحث بأسباب رفض البحث أو بالتعديلات المقترحة في غضون عشرة إلى خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الباحث كتاباً يفيد بالموافقة الأولية على البحث، ويلتزم الباحث بإجراء هذه التعديلات المطلوبة في غضون خمسة إلى سبعة أيام من تاريخ استلامه قرار التعديلات، ومن ثم إعادة إرسال التعديلات للمجلة، وإلا سيُصرف النظر عن البحث.
6. يتم الردّ بقبول البحث بصورة نهائية أو رفضه في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء الباحث للتعديلات المُقترحة والالتزام بها.
7. تُعبّر الأبحاث المنشورة عن وجهات نظر مؤلفيها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة، كما ويتحملون مسؤولية صحة المعلومات والنتائج ودقتها.
8. تعتمد المجلة نظام الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA 6.0) للتوثيق والنشر العلمي.
9. يخضع ترتيب الأبحاث عند النشر لاعتبارات فنية فقط، ولا تمس بمكانة الباحث أو بقيمة بحثه.
10. جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمجلة، وذلك بعد قبول ونشر البحث، ولا يجوز النقل أو النشر إلا بالإشارة للمجلة.

عناصر البحث المقدم للنشر

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ثلاثياً، الرتبة العلمية، المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها، والبريد الإلكتروني.
2. ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد عن (250) كلمة، ويشتمل الملخص على:
أهمية البحث، الهدف من البحث، المنهج المُتبع، إضافة إلى خمس كلمات مفتاحية على الأكثر.
3. مقدمة تحتوي على:
✓ تمهيد للبحث أو ما يعبر عنه بالتعريف بموضوع البحث.

- ✓ إشكالية البحث
- ✓ اهداف البحث
- ✓ المنهج المتبع
- 4. **الخاتمة** والتي يجب ان تحتوي على
 - ✓ ملخص بسيط للبحث
 - ✓ النتائج المتوصل اليها
 - ✓ المقترحات التي يمكن الخروج بها من البحث
- 5. **قائمة المصادر والمراجع** والتي تبدأ بالعربية منها، ثم الاجنبية وتكون مرتبة زمنيا بالنسبة للنصوص الرسمية وابعديا بالنسبة لباقي المراجع.
- تنسيق ورقة البحث**
 - يجب تنسيق ملف البحث على برنامج مايكروسوفت ورد (MS Word)، حسب النظام التالي:
 - ✓ الورق: حجم (A4) بأبعاده القياسية (297×210) ملم.
 - ✓ الهوامش للأبحاث العربية والإنجليزية: (2.54 سم) من أعلى وأسفل، (3.18 سم) من اليمين واليسار، هوامش "عادي".
 - ✓ المسافة بين الأسطر: 1 سم
 - ✓ تُدرج أرقام الصفحات في أسفل الصفحة.
 - ✓ يجب ألا يتجاوز حجم الجداول والأشكال والرسومات البيانية حجم وهوامش الصفحة.
 - ✓ الخطوط:
 - ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية: نوع الخط (Simplified Arabic).
 - ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman).
 - ✓ حجم الخط: (14) غامق للعنوان الرئيس، (12) غامق للعناوين الفرعية.

التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف

"دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "

د/تيمور عزائم سعد غازي

دكتوراه علم إجتماع - جامعة طنطا - مدرس علم إجتماع - مشرف تربوي

The social rooting of the phenomenon of street children exposed to delinquency

“A field study in Hadhar, Gharbia Governorate”

Dr. Taymoor Azayim Saad Ghazi

Dectorate in Sociology- Tanta University- Sociology Professor-
Educational Supervisor

ملخص الدراسة

جاء البحث الحالي بعنوان "التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف" دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "و تمثلت أهداف البحث في هدف رئيس مؤداه التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف من خلال الواقع الميداني" والتي يتفرع منه عدة أهداف فرعية:

- 1- التعرف على السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 2- التعرف على الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 3- الكشف عن العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 4- التعرف على طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف.

واعتمدت الدراسة على المنهج " الوصفي التحليلي"، واستخدمت أداة الإستبيان لعينة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف، واستخدمت المقابلة المفتوحة مع المسؤولين عن مواجهة الظاهرة. وتم اختيار بعض المناطق العشوائية الحضرية بمحافظ الغربية وبالتحديد بحضر مدينتى طنطا، والمحلة الكبرى بوجه خاص. وتم الاعتماد على أسلوب " كرة الثلج **Snowball Samphing Technique** " للحصول علي عينة الدراسة على عينة عمدية غير عشوائية قوامها (100) طفلا من أطفال الشوارع لإجراء الدراسة عليهم ، وتم اختيار عينة قوامها (15) مبحوثا من المسؤولين عن أطفال الشوارع المعرضين للانحراف في محافظة الغربية. وتصلت الدراسة للنتائج التالية: أن أطفال الشوارع ترتفع نسبتهم في الفئة من (16-18) وأن النسبة الغالبة من هؤلاء الاطفال كانت من الذكور ، وبينت أن أهم الأسباب الدافعة للظاهرة تدنى الظروف الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات (التفكك الأسرى ، سوء المستوى الاقتصادى لهذه الاسر ، زيادة حجم الأسرة ، سوء معاملة الوالدين ، انهماك الوالدين فى أعمالهم لتلبية احتياجات أسرهم ، كثرة الخلافات الزوجية والمشاكل الأسرية ، ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية لهذه الأسر ، الإهمال الأسرى وترك الوالدين لأطفالهم ، ترتيب الطفل بين إخواته والتميز فى المعاملة ، ارتفعت فى التفكك الأسرى باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية وذلك بنسبة 73.33% . وكشفت التحليلات الميدانية فى ضرورة أن يكون هناك تحرك على مستويين الأول التعامل مع الظاهرة الموجودة فعلا والتخلص من وجودها من خلال إعادة دمج هؤلاء الأطفال فى أسرهم أو من خلال ما يسمى بمشروع الأسر البديلة أو التوسع فى انتشار دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية وعودتهم للتعليم وتعليمهم مهنة أو حرفة . والمستوى الآخر هو عملية وقائية شاملة للحد من انتشارها مستقبلا وذلك يتم على صعيدين الأول اجتماعى، حيث يتضح من خلال تهيئة كافة

الظروف المحيطة والقائمة على تربية الطفل من خلال رفع مستوى الأسر الفقيرة من المساهمة في رفع دخلها وتوفير فرص عمل مناسبة ، ومحاربة ارتفاع الأسعار ، وتوعية تلك الأسر بأمور التربية لصحية وبتث القيم الدينية التي تساعد على التماسك والتراب، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام وعرضها في قالب تمثيلي سهل ومؤثر ، الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية تهدف الى تفجير الابداع والتفكير والتخلص من الأسلوب التقليدي القائم على مجرد التلقين والذي يؤدي الى نفور الطلاب من العملية التعليمية . على الصعيد الآخر (القانوني) ، من خلال تفعيل وتنفيذ قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996 لأن به ما يحد من تلك الظاهرة من منشأها والحفاظ على الطفل الذي تستدعي ظروفه للعمل كالعمل في أعمال لا تؤدي بالضرر على صحته ، تحديد ساعات معينة وبشروط معينة كاعطاؤه وجبة غذائية متكاملة وإلا تعرض صاحب العمل للمساءلة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التأصيل الاجتماعي ، أطفال الشوارع المعرضون للانحراف، حضر.

Abstract

The current research was entitled “The Social Rooting of the Phenomenon of Street Children Who Are Prone to Deviance” A Field Study in Hadar, Gharbia Governorate, “and the objectives of the research were represented in a main goal of identifying the nature of the phenomenon of street children who are exposed to deviance through field reality,” from which several sub-objectives branch out:

1. Identifying the personal characteristics of street children who are vulnerable to delinquency.
2. Identifying the family background of street children who are vulnerable to delinquency.
3. Detecting the factors that contribute to the spread of the phenomenon of street children who are vulnerable to delinquency.
4. Identifying ways to confront the phenomenon of street children who are vulnerable to delinquency.

The study relied on the “descriptive–analytical” approach, and used a questionnaire tool to sample street children exposed to delinquency, and used open interviews with those responsible for confronting the phenomenon. Some urban slum areas in the Gharbia governorate, specifically in the urban areas of the cities of Tanta and Mahalla al–Kubra, were selected with a special inspiration. To obtain the study sample, the Snowball Sampling Technique was relied upon on a non–random, intentional sample of 100 children representing street children to conduct the study on. A sample of (15) respondents was selected from those responsible for street children who are vulnerable to delinquency in the Gharbia Governorate. The study showed the following results: that the percentage of street children increases between the ages of (16–18) and that the majority percentage of these children were males. It showed that the most important reasons driving the phenomenon were the decline in the family conditions of these children through several indicators (family disintegration, poor economic level for these children). Families, increase in family size, mistreatment of parents, parents being busy with their work to meet the needs of their families, frequent marital disputes and family problems, weak educational principles and religious values of these families, family neglect and parents leaving their children, arrangement of the child among his sisters and discrimination in treatment, increased family disintegration. As one of the main indicators, with a percentage of 73.33%, field analyzes revealed the need for action on two levels. The first is to deal with the phenomenon that actually exists and eliminate its presence by reintegrating these children into their families or through the so–called alternative families project or expanding the spread of homes. Hospitality or institutions for children deprived of care and their return to education and teaching them a profession or craft. The other level is a comprehensive

preventive process to limit its spread in the future, and this is done on two levels. The first is social, as is evident by creating all the surrounding conditions based on raising the child by raising the level of poor families to contribute to raising their income and providing suitable job opportunities, fighting high prices, and raising awareness. These families are concerned with matters of correct education and the dissemination of religious values that help in cohesion and unity, through seminars, conferences, and the media, and presenting them in an easy and effective representative form. Paying attention to educational institutions by developing an educational policy that aims to explode creativity and thinking and get rid of the traditional method based on mere indoctrination, which It leads to students' alienation from the educational process. On the other (legal) level, through activating and implementing the new Children's Law No. 12 of 1996 because it has what limits this phenomenon from its origin and preserves the child whose circumstances require him to work, such as working in jobs that do not lead to harm to his health. Determining specific hours and under certain conditions, such as giving him a full meal, otherwise the employer will be exposed to legal accountability.

Keywords: social rooting, street children exposed to delinquency, urban areas .

مقدمة

تبرز في ظل مراحل التحول والتغير ظواهر ومشكلات اجتماعية عديدة تفرزها هذه الظروف، ولعل مشكلة تعرض الأطفال للانحراف (أطفال الشوارع)، الذين لا يرتبطون بأسر ويهيمنون على وجوههم بلا هدف أو غاية ويتخذون من الشارع والبيادين العامة والأماكن الخربة مأوى لهم، هي إحدى أهم المشكلات الاجتماعية والإقتصادية والقانونية، التي تواجه مجتمعنا، حيث تعكس المؤشرات الإحصائية المدلولات السلبية المباشرة لهذه الظاهرة في شتى النواحي الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية ممثلة في زيادة اجرام الصغار بمعدلات مرتفعة، كما يعبر التنامي الهائل لهذه الظاهرة عن عدم كفاية وكفاءة السياسات الوطنية اللازمة لمواجهتها بصورة فعالة، فهناك أعداد لا تحصى من هؤلاء الأطفال بلا مأوى ومستغلون في التسول وأعمال الدعارة وتعاطي المخدرات وضحايا بيع الأعضاء البشرية والإستغلال الجنسي ... الخ (وهذان، 1999، ص1).

وقد تبلور الإهتمام العالمي بالطفل منذ عام 1959م بإصدار حقوق الطفل، وكان هذا الاعلان بمثابة الخطوة الأولى التي أدت الى فصل قضايا ومشاكل الطفل عن باقى قضايا مختلف شرائح المجتمع، وقد تضمن هذا الإعلان عشرة مبادئ تؤكد على مسئولية المجتمع البشرى فى رعاية الأطفال، ثم استكمل هذا الإعلان بعد عدة أعوام بصدور وثيقة حقوق الطفل عام 1989م ومن بين ما أضافته التحديد الواضح لمسئولية الدولة فى تنفيذ مضمونها، وقد احتوت هذه الوثيقة على إحدى وأربعين مادة تتناول حقوق الطفل فى اقامة المؤتمرات الدولية وتقديم الإعانات وإجراء الدراسات. وقد ركزت كل هذه الانشطة على تبلور حق الطفل فى الرعاية المتكاملة والحياة الأمنة (مصطفى، 1998، ص20) ثم تشعب هذا الإهتمام الدولى الى أن بدأت غالبية المجتمعات المحلية تضع أولوية خططها المستقبلية الإهتمام بقضايا وحقوق الطفل وكانت مصر سباقة فى هذا الإهتمام الذى ترجم فى شكل برامج دعمتها الدولة لتحسين واقع الطفولة من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالأمومة والطفولة، وانشاء المراكز والمعاهد المتخصصة بدراسات الطفولة ومنها تشكيل المجلس القومى للأمومة والطفولة عام 1988م، الذى يتبع رئاسة مجلس الوزراء، وعلان رئيس الجمهورية عن عقد حماية الطفل المصرى ورعايته، واعتبار السنوات العشر من 1989-1999م عقدا تعطى فيه الأولوية لمشروعات الطفولة فى خطط مصر المستقبلية وتصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الذين يتعرضون لها بسبب الحروب أو العمل أو قسوة المعاملة أو الوقوع ضحايا للعنف والمخدرات (كريم، 1997، ص2).

ورغم كل هذا الإهتمام بقضايا ومشاكل الطفولة إلا ان هذه الفئة مازالت تعاني من ارتفاع نسبة من يعيشون فى ظروف صعبة ويتعرضون للحرمان سواء الجزئى أو الكلى. كما يتعرضون للعديد من الأوضاع المستغلة داخل

المجتمع . وغالبا ما يرجع ذلك إلى ان الاهتمام بقضايا واحتياجات الطفولة مازالت لم تحصل على مكان الصدارة فى خطط التنمية العامة فتنمية الطفولة ليست مجرد مشروعات اجتماعية أو اقتصادية جزئية سواء على المستوى الحكومى أو القطاع الخاص أو استمدت لبعض المؤسسات أو التشريعات ولكن لابد أن تتضمن سياسة شاملة متعددة الجوانب ومتكاملة مع غيرها من السياسات التنموية . (كريم،ص3)، مما جعل الطفل فى المجتمع المصرى يواجه العديد من المشكلات التى تؤثر سلبا على نموه ، وحياته ، وأسرته و مجتمعه ومنها مشكلة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف الذين تخلت عنهم أسرهم أو تخلو هم عن أسرهم ، هؤلاء الأطفال يعيشون بلا مأوى ، ينامون فوق الأرصفة وأماكن أخرى معرضين لكافة أنواع الإنحراف والأمراض والإعتداءات بدون أى حماية أو اهتمام ليلقوا مصيرهم المجهول.

أولاً: مشكلة البحث Problem of study:

يصعب من الناحية العملية فهم مشكلة أطفال الشوارع وتفسيرها بعيدا عن الوقوف على البيئة الاجتماعية المفردة لها، ومحاولة الوقوف على الأسباب والعوامل التى أفضت إلى تفاقم هذه الظاهرة، وبخاصة فى ظل التغيرات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة ، مما ينبغى معه النظر إلى أهميتها باعتبار أن هؤلاء الأطفال يمثلون تهديدا لأمن المجتمع وإستقراره ، وعلى ذلك فهم قد لا يستشعرون الإلتناء أو الولاء للمجتمع ممثلا بادىء ذى بدء فى الأسرة التى دفعتهم لهذا المصير ، ومن ثم فهم يوجهون سخطهم ومعاناتهم نحو المجتمع عامة ، ومن ثم يسهل عليهم مخالطة المنحرفين والمشبوهين من الكبار ، لعدم وجود رعاية أو حماية من المسؤولين، وهنا تكمن خطورة هذه المشكلة. لذا ينبغى النظر الى هذا الموضوع بالرعاية والإهتمام، حتى نستطيع حماية النشء والاستفادة منه باعتباره الساعد الأساسى فى تنمية المجتمع، بدلا أن يكون عاملا يهدد أمن المجتمع واستقراره وتنميته وعلى هذا قد تحددت مشكلة الدراسة فى التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف من خلال الواقع الميداني.

ثالثاً: أهمية البحث: Importance of study

1)الأهمية النظرية:

يكتسب موضوع دراسة " ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف " أهمية فى ضوء الحقائق التالية:

1- فى ظل التحولات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التى يمر بها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن وبخاصة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى، وعملية الخصخصة مما يتوقع معه تزايد نسبة أطفال الشوارع ،

وذلك فى ظل تراجع دور الدولة وبخاصة فى مجالات : التعليم , الصحة , الرعاية والخدمات الاجتماعية التى تواكب هذه التحولات.

2- التزايد المضطرد فى حجم ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف وذلك من خلال ما تشير إليه تقارير الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية , وبصرف النظر عن الإنتقادات التى توجه إلى هذه الاحصاءات حول مدى دقتها، أو تمثيلها للواقع إلا أننا نعى بدلالة ومؤشرات الأرقام ،فى عام 1995 كان عدد حالات جنح التعرض للانحراف 4333 حالة،ارتفع هذا العدد الى 6526 حالة عام 1996،ثم توالى فى الإرتفاع عام 2003 ليصل إلى 14827 حالة أى اكثر من الضعف فى عام 1996م.وإذا سلمنا أن هذا العدد من الاطفال هو الذى امكن القبض عليه من خلال الشرطة فإن ذلك يعنى أننا أمام مشكلة متنامية وملموسة فى واقع المجتمع المصرى .

3- ندرة الدراسات الامبريقية المنظمة الحديثة التى تكشف بدقة عن التغيرات التى لحقت بالظاهرة كما وكيفا.

4- الحاجة الملحة الى فهم وتحديد مصادر هذه المشكلة والعوامل المؤدية إليها بما يمكن الجهات المختصة من توجيه جهودها فى الإتجاهات الصحيحة بالشكل الذى يكفل على أقل , محاصرة المشكلة , وخفض معدلاتها .

5- المشقة التى يتحملها المجتمع من تكاليف التصدى لمثل هذه المشكلة حالياً ومستقبلاً نتيجة عدم التصدى لمشكلة تعرض الأطفال للانحراف , ونشير بالتحديد إلى النتائج السلبية لهذه المشكلة على الإستقرار السياسى , والأمنى الذى تتطلب إليه البلاد . فوجود أعداد متزايدة من الصغار الساخطين الذين يفتقون الرعاية أو التوجيه , أو الانتماء , يصبحون بعد حين ناقلين على المجتمع , وضحية العصابات أو جماعات التطرف, التى تأخذ على عاتقها مهمة حماية وتوجيه هؤلاء وفقاً لأغراضهم الخاصة, والتى تهدد مستقبل التنمية فى المجتمع المصرى وبخاصة فى ظل التحولات التى يمر بها فى الآونة الأخيرة .

رابعاً: أهداف البحث: Goals of study

تمثلت أهداف البحث فى هدف رئيس مؤداه التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف من خلال الواقع الميداني "والتي يتفرع منه عدة أهداف فرعية:

- 5- التعرف على السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 6- التعرف على الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 7- الكشف عن العوامل التى تساهم فى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف.
- 8- التعرف على طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف.

خامساً: تساؤلات الدراسة: Questions of study

من خلال الدراسة يمكن الإجابة على تساؤل رئيس هو "ما العوامل المسببة لظاهرة أطفال الشوارع؟" ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

- 1- ما السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟
- 2- ما الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟
- 3- ما العوامل التي تساهم في إنتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟
- 4- ما طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

سابعاً: الإطار المفاهيمي للبحث Concepts of the study :

لقد تعددت الدراسات التي تناولت مشكلة أطفال الشوارع محليا وعالميا وكذا تعددت التعريفات لتحديد مفهوم هذه الظاهرة كلا في مجال تخصصه، وذلك بإختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية للمجتمعات. والواضح من ذلك أنه لا يوجد إتفاق على تعريف عام أو تصنيف محدد ودقيق لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف، بسبب افتقاد جمع البيانات المتوافرة لهذه الظاهرة (Social co-operation inEurop,2004) وبذلك سيحاول الباحث الوقوف على أهم التعريفات على المستوى العالمي والمحلى من أجل صياغة تعريفا إجرائيا يتناسب ومشكلة الدراسة، وهذا من شأنه أن يساهم في تحديد المجموعة المستهدفة ومشكلاتها، ومن ثم البرامج الممكنة للتصدى لها، وعلاقة الظاهرة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية الأخرى ، ومجموعة القوانين المتعلقة بها في مجتمع الدراسة. لقد أشارت (اليونيسيف) إلى طفل الشارع بأنه : " الطفل الذي يقيم بالشارع بصورة دائمة ، ويعتمد على حياة الشارع في بقاءه دون إتصاله بأسرته بشكل مباشر أو منتظم ".

ولقد ميزت في ذلك (اليونيسيف) بين "أطفال الشوارع" الذين يعتمدون على أنفسهم اعتمادا كليا و"أطفال في الشوارع " هي فئة تعمل طوال اليوم في الورش ، وتعود الى أسرته منهكة ، ولا يكون هناك مجال لرابطة الطفل بأسرته، أو تربيته أو رعايته (Unicef,1989) ويدرجون ضمن مجموعات الأطفال العاملين، حيث يتوجب حمايتهم ورعايتهم (صديق، 1995، ص25). أما منظمة الصحة العالمية WHO فلقد وسعت التعريف ووضعت تفاصيل ليشمل:

1. الأطفال الذين يعيشون في الشوارع لا يشغلهم سوى البقاء والمأوى.

2. الأطفال المنفصلين عن أسرهم بصرف النظر عن مكان إقامتهم سواء في الشارع أو الميادين أو الأماكن المهجورة أو الأصدقاء أو الفنادق أو دور الإيواء.
 3. الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم ولكن تضطربهم بعض الظروف (ضيق المكان، الفقر، العنف النفسي أو المادي الذي يمارس عليهم) إلى قضاء ليل أو معظم الأيام في الشارع.
 4. الأطفال في الملاجئ المعرضون لخطر أن يصبحوا بلا مأوى بينما يشير تعريف الأمم المتحدة united nations لأطفال الشوارع " بأنهم الأطفال الأولاد والبنات الذي أصبح الشارع بمعناه الواسع (الشوارع، الميادين، الحدائق، الأماكن المهجورة والخربة.. الخ) مأوى لهم ومقرا لإقامتهم ومصدرا لمعيشتهم، حيث يفتقر هؤلاء الأطفال الى الحماية والإشراف والتوجيه من جانب كبار المسؤولين (United nation, 1998, p12).
- المفهوم الإجرائي لأطفال الشوارع:** يتفق الباحث في تعريفه الإجرائي مفهوم أطفال الشوارع المعرضون للانحراف وفقا للدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة " بأنهم أولئك الأطفال المحرومون من إشباع حاجاتهم الأساسية ومن حقوقهم الأساسية المرتبطة بمرحلتهم العمرية، التنشئة، التعليم، التعبير، التدريب والإعداد للمشاركة في العمل وغيره من جوانب الحياة، ويدل وجودهم بالشارع على جذب هذا الشارع لهم في مواجهة البدائل الأخرى، والأسرة، والمدرسة التي ساعدت في جذب الشارع لهم".

ثامناً: التوجه النظري للدراسة: Theoretical orientation of the study

اعتمدت الدراسة على الاتجاه أو النظرية التكاملية في تفسير السلوك الإنحرافي والذي أصبح الاعتماد عليه كثيرا من قبل علماء الاجتماع حيث إندر الإعتدال على سبب واحد للظاهرة وإنما العوامل المختلفة والمتشابهة. ويركز أنصار النظرية أو الإتجاه التكاملية من أمثال وليم هبيلي W.healy و أوحسبت بروتتر A. Burt علي تفسير الجريمة والسلوك الإنحرافي في ضوء تفاعل عوامل ومتغيرات متعددة وليس عاملاً معيناً بذاته، ولهذا فهم يركزون علي تفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية لإحداث السلوك الإنحرافي (الخواجه، 2003، ص149) وينطبق ذلك علي المعرضين للانحراف (أطفال الشوارع). فلم يعد علماء الاجتماع يتحدثون عن السبب وإنما يتحدثون عن العوامل، فلقد كان علماء الماضي يهتمون كثيرا بالبحث عن أسباب حدوث الظاهرة في مجال المجتمع والثقافية (السيد، 2002، ص7) ولكن بعد أن أدرك العلماء تعقد الظاهرة الاجتماعية أو الثقافية، فإنهم لم يعدوا يتحدثوا عن السبب، وإنما عن العوامل التي يثبت بالدراسة ارتباطها بالظاهرة وغيرها لاتصدر عن سبب بعينه وإنما ترتبط في كل مجتمع بمجموعة من العوامل التي يتم التعرف عليها من خلال الدراسات الميدانية.

من المنطق عليه لدى علماء الاجتماع ، وكذلك علماء الإجرام، أن الانحراف والتعرض للانحراف بعامة والجناح والجريمة بخاصة ماهي إلا ظواهر إجتماعية شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الإجتماعية ، والسلوك ماهو إلا هذا النشاط الذي يصدر عن الإنسان في علاقته ببيئته الإجتماعية والثقافية، والتعرض للانحراف بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الإنسان "الطفل" في إطار تفاعله مع الجوانب الإجتماعية والثقافية في المجتمع، وهي بمثابة صور للتكيفات المنحرفة في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص.

وعلي هذا يعتمد التفسير العلمي التكاملي لهذا السلوك علي فهم العوامل والظروف الشخصية والمجتمعة والثقافية التي يشكل الإطار العام والمباشر الذي يتم هذا السلوك في مجاله (الخواجة، 2003، ص150) وإذا كان هدف العلم هو الفهم والتفسير والوقوف علي القوانين التي تحكم الظاهرة المدروسة، تمهيدا للتنبؤ بها، فإننا لانستطيع الزعم أننا حققنا الهدف العلمي في مجال دراسة الظاهرة الاجتماعية ، ربما يرجع هذا إلى نسبية الظاهرة الاجتماعية وإرتباطها بالثقافية المتغيرة سواء علي مستوى المجتمعات أو علي مستوى الحقب والمراحل التاريخية ، وعلي سبيل المثال فقد دلت العديد من الدراسات عن وجود علاقة إرتباط بين تفكك الأسرة وبين التعرض للانحراف أو الانحراف ... الخ ،يضاف إلي هذا أن تأثير الأسرة المفككة علي أبنائها لا يكون بدرجة واحدة. وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل تساهم في تشكيل السلوك .ويعني الإتجاه التكاملي ألا يقتصر البحث في تفسير الانحراف على وقائع إجتماعية فقط ، فلا يمكن النظر إلى الفرد منعزلا عن البيئة والنظر إلى البيئة الاجتماعية دون الفرد ، فالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية متنوعة ومتشابهة ومتداخلة ، بمعنى أن الأولى يمكن أن تؤثر في الثانية ، كما أن القوى الثانية يمكن أن تؤثر في الأولى ،كما أن تفسير السلوك الانحرافي وإرجاعه إلى العوامل الظاهرة وحدها إنما هو تفسير وتحليل بسيط وغير كامل ، لأنه يلزم العبور من العوامل الظاهرة إلى العوامل الخفية ، ثم إنه لكي يكون التفسير متميزا بالشمول لابد من النظر الى العوامل الكثيرة والمتداخلة والتي قد تؤثر في السلوك الانحرافي ، فإنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن نفسر السلوك الانحرافي بإرجاعه إلى عامل واحد أخذ شكل التعميم، بل ان التفسير العلمي يقتضى تفسير هذا السلوك فى ضوء العوامل المتعددة التى تؤثر فى الفرد وبإعتباره يعيش فى بيئة اجتماعية يتفاعل فى ظلها ذلك أنه من الإستحالة بمكان ونحن نفسر السلوك الانحرافي أن ننظر إلى الفرد دون النظر الى البيئة أو الوسط الاجتماعي الذى يعيش بظله ويتأثر بمقوماته .. وفى هذا الصدد قام (C. Burt) فى كتابه الصغار الجانحين The young Delinquent ببحث علمي على ما يقرب من (200) جانح من الأحداث طبقا للأصول العلمية التجريبية والإحصائية ، كشف عن

وجود أكثر من (60) عاملا نوعيا للجناح، وأمكنه أن يستخلص من بحثه حقيقة هامة ، وهى أن "انحراف الأحداث ناجم عن عوامل متعددة ومتداخلة ، لا عن عامل أو عاملين أو ثلاثة(الساعاتي،1999،ص135). وقد اتفقت نتائج بحث "برت"مع نتائج أبحاث أخرى فى تأكيد مبدأ تكامل العوامل المؤدية إلى ظاهرة أطفال الإنحراف والجريمة.وفى مقدمة هذه العوامل الفيزيائية أو البيولوجية،الاستعدادات الوراثية والإضطرابات الفردية والعصبية والأمراض الجسمية والعاهات البدنية الخ.والعوامل العقلية مثل ضعف الذكاء أو ضعف العقل ، وعوامل نفسية إنفعالية تنجم عن التربية المنزلية الخائفة أو الكابتة او المدللة او الفاضلة او عن فساد الجو المدرسى او التخلف الدراسى ، وعوامل اجتماعية واقتصادية ، وثقافية كالفقر ورفاق السوء والأثر الضار لوسائل الإعلام أو ثقافة الطبقة الإجتماعية. وليس حول الجريمة إلا أن أيا منها لم يتوصل إلى نتائج يقينية تماثل تلك النتائج التى يتوصل إليها العالم فى المعمل حين يكون بصدد بعض التجارب فى مجال الكيمياء أو الطبيعة مثلا ، وكما تعكس وسائل الاعلام – فإن الناس يبدو أنهم يرجعون أسباب السلوك الإجرامى إلى أسباب متعددة مثل الكساد الإقتصادى ، طبيعة حياة الأسرة الفقيرة، تأثير رفاق السوء . ان الإنحراف أو الجريمة – حينئذ – هى فى الواقع جزء من الحياة اليومية (السيد،2002،ص133).

وعلى ذلك يجب على الباحث الإجتماعى فى دراسته للانحراف والجريمة أن يعمق دراسة المشكلة ليس من جانب واحد ، وإنما من جميع جوانبها بغية تحديد العوامل التى ساهمت فى وجود الظاهرة . وهذا الأسلوب التكاملى هو الذى يمكننا من خلاله التفسير الصحيح للسلوك الإجرامى أو الإنحرافى .

أدبيات الدراسة

أولا : خصائص وسمات أطفال الشوارع:

ذهبت عزة كريم "إلى أن فئة أطفال الشوارع تعتبر من أخطر التحديات التى تواجه المجتمع الدولى. وذلك رغم الجهود الدولية التى تمتد منذ الإعلان العالمى الخاص بحقوق الإنسان الصادر سنة1959 وحتى إتفاقية حقوق الطفل عام 1989م لم يتحقق تقدم ملحوظ تجاه مواجهه هذه المشكلة التى مازالت تحتل مكان الصدارة على قائمة التحديات التى يواجهها العالم.ولهذه الفئة مجموعة من الخصائص والسمات التى تميزها:

► **سمة المتعة الوقتية:** يتميز أطفال الشوارع بسمة المتعة الوقتية أو اللحظية ، حيث لاتوجه إهتمامات الأطفال للأهداف بعيدة المدى ، ولاتتجه إلى أداء الافعال التى تتطلب تروى ودراية وفهم ، كما ينزعون إلى أداء فعل ما

لمجرد أن أحدهم إقترح عليهم ذلك . أكدت أحد الدراسات في هذا المجال أن هؤلاء الاطفال يبذلون كل جهدهم للإستمتاع باللحظة التي يعيشونها وذلك بنسبه 80% من إجمالي العينة(السمري،ص292).

▶ **حب تدمير الممتلكات العامة:** هؤلاء الأطفال نظرتهم لأنفسهم وأسرهم والمجتمع ، نظرة عدائية وإنتقامية ، وتفريطهم في الذات مقابل أي شئ مادي ، مما يجعلهم من أكثر الفئات تهديداً لواقع المجتمع ومستقبله(غنيم،ص97).حيث أكدت إحدى الدراسات أن نسبة الأطفال المنحرفين الذين ذكروا أنهم اعتادوا دائماً كسر أو تخريب أشياء لاتخصهم 7% ، بينما بلغت نسبته من يفعلون ذلك أحياناً 77 % (السمري،286).

▶ **الإنفعال والغيرة الشديدة:** فالحياء في نظر الطفل لعب وأخذ ، وهما الشئان اللذان فشل في الحصول عليهما من أسرته التي انتقدها(السمري،ص286).

▶ **حب اللعب الجماعي:**وهذا السلوك الاجتماعي ينعكس في عدة صور ومنها حب اللعب والحركة والقوة ، وذلك بإعتبار اللعب يعد من أهم الأنشطة الاجتماعية التي تعكس المظاهر السلوكية للطفل حيث يجد الطفل في أشكال اللعب المختلفة وسيلة لمواجهة الواقع ومحاولة التكيف معه، بجانب قيامهم سويًا بالتنزه سواء للذهاب إلي السينما أو إلي المطاعم ، حيث ينفقون ما يحصلون عليه من دخل يومي في هذا المجال(Flemming.d,1999).

▶ **التمثيل والكذب وعدم الإعراف بمبدأ الثواب والخطأ :** فهذين الأسلوبين يعتبران أحد وسائلهم الدفاعية ضد أي أخطار يواجهونها أو حين يقبض عليهم ويستخدمون الكذب والتمثيل أيضاً للأضرار بالأطفال فيتهمونهم كذباً في أشياء لم يفعلوها وهم بهروبهم من الأسرة ، أو إنتمائهم إلى أسرة مفككة يكون قد حطموا انسبها الضبط الخارجي عليهم الذي يكون مصدره الأب أو الأم .كما يفقد الأطفال أيضاً الضبط الداخلي الذي يتولد لديهم من الخبرة الذاتية . فوجودهم في الشارع طوال اليوم وأحياناً أياماً متتالية يفقدهم أي نوع من أنواع الضبط عليهم ويصبحون هائمين على وجوههم يسيروا حسب الظروف التي يفرضها عليهم الشارع ، ويبدأ الأطفال يشكون أنفسهم حسب الموقف وحسب إحتياجاتهم العضوية الملحة من جوع وعطش ونوم . لذلك فهم لا يستمعون إلى النصائح المباشرة أو الغير مباشرة(كريم،ص75).

▶ **تفضيل أسماء الشهرة(عصر،ص66):**فإسم الشهرة يفيد الأطفال في التعامل مع بعضهم البعض ، وفي لحظات الخطر من الشرطة ، أو من الناس ،أى في تحذير بعضهم البعض ، دون أن يعرف أحد أسمائهم الأصلية .

► **عدم التركيز:** حيث أن مستوى أطفال الشوارع الدراسي ضعيف جداً، فمنهم من لم يلتحق بالتعليم، ومنهم من تسرب من الدراسة مبكراً، وهم لا يستطيعون التركيز في أي حديث طويلاً. وهم في هذه الحالة كثيرون الحركة والعوانية لأي آثار بسيطة من الآخرين (صديق، ص 18).

► **إتسامهم بالقيم المتناقضة:** فأطفال الشوارع يستخدمون قيمهم بتبنى عكس أو نقيض القيم السائدة بمعنى آخر هي مجرد استقطاب سلبي Negative Porlarity لقيم ومعايير المجتمع المسيطرة على حد تعبير كوهن (السمري، ص 291).

► **إرتفاع درجة التماسك:** حيث أكدت كثير من الدراسات عن وجود درجة عالية من التماسك والترابط بين أطفال الشوارع. فتؤكد نتائج إحدى الدراسات أن أطفال الشوارع لا يوجدون به على مسئوليتهم الخاصة بل هم في معظم الوقت يرتبطون بشكل أو بآخر مع أطفال وشباب آخرين، من تنظيمات وتجمعات تعيش في الشارع ونسُميها: مجتمعات الشارع، فحتى يتمكن الطفل من الحياة في الشارع فلا بد أن ينضم لإحدهما، لتكون شكل من العلاقات الأسرية القوية عادة على الرغم من كونها غير رسمية (The Egyption Association For Societal Safety, p4).

► **حركية أطفال الشوارع وأماكن تواجدهم:** لقد توصل الباحث "نشأت حسين" في دراسته الميدانية لظاهرة أطفال الشوارع، أنهم يتميزون بالحركية الشديدة، نتيجة حملات الشرطة للقبض عليهم، وكذلك هذه الحركية مرتبطة بحالة الطقس خلال فصول السنة وأثر ذلك على طبيعة الأنشطة التجارية، ولقد حدد الأماكن التي يتمركز فيها هؤلاء الأطفال والتي تنتم بمجموعة من الخصائص :-

✓ المناطق الشعبية المزدهمة بالسكان والتي يتميز غالبية سكانها بإنخفاض مستوى الدخل، والتي لا يمثل وجود أطفال الشوارع بها مشكلة واضحة بالنسبة لسكانها، بل يعتبر تواجدهم أمراً عادياً لا يثير غضب سكان تلك المناطق.

✓ المناطق الشعبية المليئة بالمحال التجارية والورش.

✓ المناطق التي تتوفر فيها امكانية الحصول وبسعر زهيد على احتياجات الطفل الأساسية من مأكّل ومشرب وأماكن لقضاء الحاجة .

✓ الأماكن التي تتميز بعمليات البيع والشراء المكثفة كالأسواق والأحياء التجارية.

✓ الحدائق العامة المجانية.

✓ المناطق ذات الطابع الخاص "السياحية والتجارية" ... الخ " حيث يمكنهم التسول واستجلاب العطف.

✓ المناطق التي تكثر بها المقاهي ودور السينما والمسارح والملاهي.

✓ على كبارى المشاة العلوية أو أسفلها سواء للنوم أو للتسول.

✓ المقابر والاماكن المهجورة وضفاف النيل اسفل الكبارى وفى المنازل المهجورة للنوم.

✓ إشارات المرور وعلى الأرصفة للتسول وبيع السلع.

✓ فى محطات القطار الرئيسية وحولها للسفر (حسين، ص100).

ثانيا: العوامل التي ساهمت في إنتشار وتفاقم ظاهرة أطفال الشوارع:

1- الفقر وأثاره: يعتبر إنتشار الفقر في الريف والحضر من أهم بل من الأسباب الرئيسيه وراء تفاقم ظاهره أطفال الشوارع في مصر ومختلف الدول النامية ويعتقد البعض أن الفقر هو العامل الأول والوحيد في انتشار هذه الظاهره ونظراً لأهميه هذا العامل والذي يعتبر مقدمه لمجموعه نتائج هي العوامل الأخرى المسببيه في انتشار الظاهره كالبطالة ، الهجرة الريفيه . الحضريه عمالة الأطفال الخ . وعلى الصعيد العالمى ، قدر مكتب العمل الدولى الفقراء من العالم منذ بداية الثمانينيات بحوالى 800 مليون شخص؛ فى حين كان هذا العدد فى بداية السبعينيات 700 مليون شخص ؛وحوالى 40 % من سكان الجنوب المتخلف يعيشون على حد الكفاف ؛ ولايتوافر لديهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للحياة ؛ كما أننا نجد الأطفال الذين هم شباب المستقبل يموت منهم طفل من كل خمسة أطفال قبل بلوغهم سن الخامسة ؛ ونجد منظمة الطفولة الدولية " unific تقدر أعداد من توفوا بين أطفال في المناطق ، ويقل سنهم عن خمس سنوات بسبب الجوع . عام 1987 بحوالى 12 مليون طفل بالإضافة إلى إعتبار 50 % من سكان دول الجنوب أميين . والخطر أن عدد هؤلاء الفقراء في إزدياد مستمر (الشناوي، 1993، ص332). إن مايقرب من 23 % من المصريين يعيشون تحت خط الفقر و 7 % منهم في حاله فقر معتدل (حليم، 2003، ص22) وبالرجوع إلي بيانات مسح دخل الأسره وانفاقها العام للسنوات 1991 / 90 — 1999 / 95 م ، يتضح أن نسبه الفقر تضاعفت خلال الفقره المذكوره من 21 % إلى 44 % . إضافة إلي تدني مستوي معيشة السكان منذ تطبيق برنامج التكليف الهيكلي (Elfergany.N,1997,p3) فلقد أكد بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك على مستوى الجمهورية لعام 2000 أن عدد الأسر التي يقل دخلها السنوى عن 3000 جنيه أى (أقل من 250 جنيه شهريا) يصل إلى 402.879 أسرته وموزعه كالاتى، فى الحضر 109.545 أسرته وفى الريف 293.334 أسرته (Elfergany.N,1997,p3) . ويمكن اجمالى خصائص الفقراء في عدد من المعالم العامة، فهم إما مشغولون في أنشطه هامشيه ذات أجور منخفضة أو أنهم متعطلون . ومتعطلون . ومعظمهم أميون أو من ذوي المستويات التعليميه المتدنية ، يرتفع إنفاقهم علي الطعام بالنسبه لمواردهم ، بينهما إستهلاكهم أقل ، ويتركزون في خط الإسكان غير المنظم فيما يعرف بأحزمة الفقر (معهد التخطيط، 1996، ص3). ويؤدي إرتفاع

نسب الفقر بين كثير من الأسر المصرية إلي دفع أطفالهم إلي سوق العمل والشارع لرفع مستوي الدخل أو التخلص من مسئوليتهم المادية وذلك ما أكدته " كريمة كريم " أن الآثار الضارة للفقر لا تقتصر تأثيرها علي أطفال الأسره الفقيره .الذين يمثلون مصدرا هاما من مصادر الدخل للأسره في الريف والحضر من خلال أسلوبين :-

التحاقهم بسوق العمل منذ سن مبكرة غير مكثرئين بالتعليم وغالبا ما يعمل أطفال في أعمال هامشية لا تتطلب مهارات معينة (معهد التخطيط، 1996، ص3) فعبع الفقر يقع بصورة قاسية علي الأطفال (حجازي، 2000، ص105).

التسول في الشوارع أحيانا ما يلجأ الطفل للتسول باعتبارة أحد أساليب الحصول علي دخل يأسلوب سهل لا يتطلب مهاره أو إلترام معين ويتبع الأبناء أساليب متعددة من التسول مثل الشحاذه في الطرق وعلي أبواب الجوامع. وتتكثف في شهر رمضان و الأعياد، وأحيانا يمارسون بعض أنشطه التجاره الهامشيه مثل بيع المناديل الورقية وبعض الحلوى وغيرها . وكثيرا وكثرا ما يمارس هؤلاء الأطفال الكثير من الأنشطة الإجراميه مثل السرقة والإتجار في المخدرات والدعارة وعادة ما يظل الطفل الذي يعمل بأحد أنواع التسول يتجول في الشارع طوال اليوم ويعود مساء إلي أسرته . وأحيانا أخري يظل عدة أيام دون العوده إليها (كريم، ص105)، مما يعرضه للخطر، فالأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع الفقر إنما يتعرضون لمعدلات مرتفعة من سوء الإستخدام البدني والجنسي (مرسي، ص106) وقد وجد " januga , 1990 أن الأطفال يخرجون إلي الشوارع لابد أن تكون عائلتهم فقراء ويحتاجون للنقود التي يكتسبها هؤلاء الأطفال ، كما قام كل من Rosad e sousa & Ibrahem 1992 بدراسه على 80 طفلا من أطفال الشوارع بالبرازيل ووجد أن 82% منهم تركوا منازلهم لأسباب إنتشار الفقر وفي دراسة شملت (55) طفلا نيجيريا من أطفال الشوارع تحت سن 15 سنه والذين كانوا يمارسون التسول لكسب قوت يومهم. وكذلك تؤكد أحدي الدراسات أن أطفال الشوارع في منطقه kingsto بجاميكيا، ولقد وجد أن 90% هؤلاء الأطفال خرجوا إلي الشارع وتركوا دارستهم لطرف الفقر، وبهدف الحصول علي عائد مالي لأسرهم ن ولايسمح هؤلاء الأطفال بزياره أسرهم إلا بعد إحضار كميته معينه من المال (مرسي، ص106).

1- الهجرة الريفيه - الحضرية : يذكر " عوده " أن الطبقة الدنيا في القرية هي المصدر الأساس للهجرة الباحثه عن عمل ، وهي في الوقت نفسه المصدر الأساسي لتكوين الطبقة الدنيا في المدينة ذاتها(عودة، 1974، ص50)، وهذا الأمر يرجع الأمور عدة ولعل أهمها تزايد معدلات البطالة في الريف المصري من 1.1 % عام 1960 م إلي 13.7% وخاصة عمال التراحيل والأجراء وتفضل هاتان الفئتان الهجرة للمدينة بدلا من الخضوع لأشكال الإستغلال شبه الإقطاعي في الريف (السيد، 2003، 396) ويرى الباحث أن هجرة الأسر الفقيرة واستمرار الفقر لا تعرف إلا الاقوياء ، كل هذا يجعل الأطفال يدفعون بقوة -

من قبل أسرهم - إلي أصحاب الورش والاعمال ، خصوصا الأعمال الهامشية الذين يعاملون الأطفال أيضا بقسوة ، مما يضطر الأطفال إلي الهروب من شر القسوة ويؤكد أحد الباحثين، أن هروب الصغار من القرية إلى المدينة نتيجة قسوة العمل في الأرض وضغوط الأسرة وفي حالة هجرة الأب الموقته إلي المدينة ، فإن الأحوال تزداد قسوة على الطفل من أسرته ، خاصة في حالة وجود زوجة الأب ، مما يؤدي إلي هروب الطفل من القرية إلي المدينة ، ليواجه شوارع المدينة بمفرده ويتشرد (صديق،ص40).

2- نمو وانتشار التجمعات العشوائية : تعد المناطق العشوائية بؤر توتر إجتماعي دائم للمجتمع (فؤاد،1998،ص27). والواقع أن المناطق العشوائية ماهي إلا مناطق مفتوحة ، ويطلق عليها بعض علماء الأنثروبولوجيا مصيدة الفقراء والحرمان Derprivation Poverty trep pelts of Misery حيث يسودها عدم التنظيم الإجتماعي فهي حضانات لجميع الأمراض الإجتماعية من فقر واغتراب وجرائم وعدم تكيف .. ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والذين يتمسمون بالأمية والبطالة وعدم القدرة علي الإدماج في حياة المدنية . كما تتسم هذه المناطق بعدم وجود التماسك الإجتماعي أو التعاون بين أفرادها. ويوصف سكان هذه المناطق من قبل بعض العلماء " بالهامشيين الحضريين " فهم جغرافياً يسكنون أطراف المدن ، وهم طبيعياً محرومون الخدمات العامة ، وهم إقتصاديا وإجتماعيا بعيدين تماماً عن الحياة الحضرية . كما أوضحت إحدى الدراسات أن التجمعات العشوائية تعتبر البؤرة الأولى والأساسية المفترزة والمستقبلية لأولاد الشوارع، فغالبيتها هؤلاء الاطفال ينتشرون ويعيشون في هذه التجمعات وبداخلها (النيل،ص18).

3- البطالة : تمثل البطالة مشكلة أساسية في المجتمع المصري ، ففي أعقاب تباين فلسفات الدولة الاقتصادية رغم تراجع معدلاتها لأن خطورة المشكلة لا تكمن في حجمها ولكن أيضا في إتساعها بحيث تشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع المصري (عثمان، والجبالي، 2002، ص58). ويوضح تقرير البنك الدولي عام 2000 ارتفاع نسبة البطالة الى (11.3 %)⁽⁴⁾ في حين يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 م الى معدل اجمالي البطالة (8.3 %)، وطبقا لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وصلت البطالة عام 2002م إلى 10.2% في مصر ، ثم توالى الارتفاع لتصل عام 2003 الى 11% (الجهاز المركزي ، 2004، ص2). وهناك إقبال ورغبة لدى أصحاب العمل على تشغيل الأطفال لرخص أجرهم وللتهرب من التزامات قبلهم، دون إدراك من جانبهم أن هذا يساهم في بطالة البالغين ثم عن البالغين أنفسهم يدفعون بأطفالهم إلى سوق العمل لأنهم يعانون من ضيق فرص العمل أمامهم، ويخلق هذا دائرة مغلقة يصعب الخروج منها. وتتدهور الظروف النفسية والاجتماعية للطفل ، نتيجة عمله في ظروف شديدة الضراوة والتأثير علي صحته الجسمية.(صديق،ص33).

4- إتساع القطاع غير الرسمي : تمثل العمالة غير الماهرة والأميون نسبة كبيرة من العاملين في الأنشطة

المشروعة بالقطاع غير الرسمي سواء كانت أنشطة محددة الموقع ولذا فان دخولهم منخفضه ويطلق عليها " فقراء الحضر" Urban poor وتختار هذه الأنشطة الميادين والأرصعة والشوارع المزدهمة موضعاً لها . وتتميز بالثبات إذ يلتصق عادة بالمواقع المركزيه أي بجوار المسارح والميادين العامة ومواقف السيارات ومحطات القطارات والمواقع السياحية (مشهور، 1998، ص17) فالأمر في هذا القطاع لم يقتصر علي الكبار فقط أو بمعنى أدق مسئولين الأسر الفقيره (الأب أو الأم). لكن طال الأطفال ، ودفع بالإستعانه بمزيد من عمالة الأطفال ، حيث أنها غير مكلفة لصاحب العمل ، وترجع إنتشار هذه العماله لأسباب منها الفقر وبذلك يشكل الأطفال الفقراء المهملون مكوناً رئيسياً من مكونات العمالة الحضرية في أنشطة القطاع غير الرسمي مبكراً إلي سوق العمل الحضري (يتروح أعمارهم ما بين الخامسة والثالثة عشرة ويفتقد الأطفال في هذا القطاع الرعاية ، ويتعرضون لظروف سيئة ، حيث تغيب الرقابة الرسمية ولايعمل الأطفال في الغالب في القطاع الرسمي ، حيث ظروف العمل أفضل بسبب حظر القانون علي عمالة الاطفال الأقل من 12 سنة، وحيث يتميز هذا القطاع بالمؤسسات الأوسع ضخامةً التي تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدماً ، وبالتالي تسعى عن عماله الاطفال (مصطفى، وعازر، 1991، ص2). ويمكن أن يضيف الباحث لذلك أن اتساع مجموعات البشر التي تتحايل على الرزق تخلق أبواباً وأشكالاً مبتكرة من الإرتزاق غير المشروع ، والذي يتضمن إستغلال أطفال الشارع في نشاطات إجرامية أو في التسول وإذا ما تمثلنا الزيادة المتواترة في عدد السكان الذين يعتمدون في دخلهم على سوق العمل غير الرسمية تمثلنا الإرتفاع الرهيب المتوقع في أعداد أطفال الشوارع.

5- **العملية التعليمية – التسرب من التعليم:** وفي ظل التغيرات التي شاهدها المجتمع المصري فإننا نستطيع أن نؤكد أن التسرب الدراسي يمثل المضخات الأساسية لنمو ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري ، فهو أحد انعكاسات سوء المنظومة التعليمية ، وتتعلق خطورة التسرب في أحد جوانبها بتزايد أعداد المرتدين للأمية ، مما يساعد على ارتفاع نسبتها بين أطفال الشوارع (النيل، 2000، ص89) .وتشير كثير من الإحصاءات الى إرتفاع نسب التسرب في المجتمع المصري ، حيث يؤكد تقرير أجراه المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي عن الأطفال الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي في عام 1991م الى أن عدد المقيدون بالفعل بلغ 9.5 مليون طفل في حين بلغ العدد الإجمالي للأطفال في سن التعليم الأساسي 13.787.600 طفل (عازر، ص47).

6- **وسائل الاعلام:** وتلعب وسائل الإتصال مختلفة المصادر من (تليفزيون – فيديو – قنوات فضائية الخ) دورها في جذب الأطفال اليها مع الضعف النسبي لدور المؤسسات التربوية و الثقافية الاخرى

الأسرية والمدرسية) في الوقت الذي تشهد فيه مؤسسات الاتصال القدرة على الانتشار والتطوير من نفسها .

7- **الأسباب والأوضاع الأسرية :** يشير التفكك الأسري الى أى وهن أو سوء تكيف وتوافق أو إنحلال يصيب

الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كل مع الآخر ، ولا يقتصرون هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة ، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما (غيث، والخولي، 2004، ص135) ، نتيجة لتصدع أحد أركان الأسرة وذلك بغياب الأب أو الأم أو كليهما. ويمكن أن يكون هذا الغياب كاملا فيعود الى الوفاة أو الهجرة للعجز أمام معضلة توفير أسباب الحياة للأسرة ، وهو ما أصبح مألوفا في كثير من الأسر التي تعولها نساء بسبب هجرة الزوج وتخليه عن الأسرة .أو قد يكون الغياب مؤقتا أو بصورة متقطعة بسبب السجن مثلا أو الهجرة للعمل .وفي حالة ثالثة يكون الغياب فعليا رغم وجود الأبوين المادى ، وذلك فى حالات العجز المادى أو المرض الشديد أو العمل فى أعمال تستغرق معظم الوقت أو الجمع بين عمليتين لتوفير القوت الضرورى للأسرة .وفي حالات أخرى يكون هناك نمط من الغياب ، وهو غياب القدوة الحسنة التي يفتخر بها الطفل ، وذلك بإنحراف أحد الأبوين مثلما فى حالات الإدمان أو العمل فى الدعارة .وكل هذه الأنماط من غياب الوالدين (خليل، ص40)، يصبح المناخ داخل البيت غير متكافئ ينقصه التوجيه اللازم من الأب ، أو الحنان والرعاية من الأم ، فيتعرض الأطفال إلى التسبب وحرمانهم من النشأة الطبيعية فى ظل رعاية الوالدين وتربيتهم وتوجيههم ، الأمر الذى يخلق عندهم عقدا نفسية يعانون منها طوال حياتهم ، ويكون لديهم أرضية مساعدة على الجنوح والجريمة (عزالعرب، 2004، ص218)، والإنحراف . لكن الأمر يزداد خطورة فى حالة ما اذا كان أحد الوالدين أو كلاهما متزوجين من غير أبناء الأطفال ، فيؤدى هذا التفسخ إلى انهيار الكيان الإجتماعى للأسرة ، وذلك لأن الأسرة مركبة من مجموع الزوج والزوجة والأبناء ، وبحدوث الطلاق تتفكك الروابط الأسرية وينهار البناء الاجتماعى للأسرة وتزول مقومات وجودها ، كما يؤدي الي صراع جانبي بين كل من أسرتي الزوج والزوجة حيث تقع بينهما فى العادة خلافات لا نهاية لها ذات مضمون مادى أو معنوى أو تتعلق بالأطفال الذين كانوا ثمرة هذا الزواج (عزالعرب، ص218) فيقود هذا الى تفسخ فى شخصية الأزواج والزوجات .مما يدفعه الى الهروب للشارع بحثا عن الراحة اذ يصبح المنزل مكان يسوده القلق والإضطراب والمعاناة بدلا من أن يسود فيه الأمن والرعاية والاحساس بالأمان . ومن هذا المنطلق نجد ان الكثير من أطفال الشوارع يتركون أسرهم دون عودة ويفضلون التسول فى الشارع بحثا وراء التقاط لقمة العيش عن عودتهم الى أسرهم (كريم، ص131)، نتيجة لذلك يعاني أطفال الشوارع من فقدان المأوى والفقدان العاطفى لعائلاتهم (childhope asia).

عاشرا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولا: منهج البحث: لقد تم الإعتماد علي المنهج " الوصفي التحليلي " لتمشية مع طبيعة الدراسة حيث يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع وتحديد الممارسات الشائعة والتعرف علي المعتقدات والاتجاهات (Bryman.A.quantity 1992,p.89).

ثانيا :أدوات جمع البيانات

1- أداة الاستبيان:إستخدام الباحث أداة "الاستبيان"مع عينة فئة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.

2- أداة المقابلة المفتوحة : مع عينة المسؤولين عن مواجهة الظاهرة.

ثالثا : مجالات الدراسة

1-المجال الجغرافي :تم اختيار بعض المناطق العشوائية الحضرية بمحافظ الغربية المجتمع العام للدراسة،حيث تم اختيار حضر مدينتى طنطا، والمحلة الكبرى بوجه خاص. حيث وصل عدد أطفال الشوارع بمحافظة الغربية طبقا لعام 2003 إلى 378 حالة تعرض للانحراف بكافة انماطها محتلية بذلك المركز الأول بين محافظات الدلتا الخمس والمركز السادس على مستوى الجمهورية .

2- المجال البشري :تم الاعتماد على أسلوب " كرة الثلج Snowball Samphing Technique " للحصول علي عينة الدراسة وذلك من خلال البدء بحاليتين عمديتين ، ومن خلالهما أمكن التعرف علي حالات أخرى مشابهة،وتم اختيارعينة عمدية غير عشوائية قوامها 100 طفلا تمثل أطفال الشوارع لإجراء الدراسة عليهم.و بالنسبة لحجم عينة المسؤولين عن مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف ،تم اختيار عينة البحث من المسؤولين عن مواجهة " ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف " بطريقة عمدية قوامها (15) مبحوثا*.

3- المجال الزمني :في فترة اتمام الدراسة للعام 2005.

خامسا : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة : لقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين إحصائيين يشيع استخدامهما كثيرا في البحوث الاجتماعية التي تجمع بين متغيرين احدهما كمي والآخر كفي، يتمثل الأول في اختبار (كا2)، ويتحدد الثاني في معامل التوافق بالإضافة إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية .

الإطار الميداني للدراسة:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية في ضوء أهداف الدراسة ووالدراسات السابقة والنظرية الموجهة:

1- ما السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

2- ما الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

3- ما العوامل التي تساهم فى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

* تم اختيار عينة البحث بصورة عمدية من خلال شاغلي المراكز القيادية والاختصاصيين والذين لديهم خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات في هذا المجال .

4- ما طرق المواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث:

أولاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة باستمارة المقابلة شبه المقننة مع اطفال الشوارع المعرضون للانحراف".

أولاً: البيانات الأساسية للعينة أطفال الشوارع :

1- يوضح التحليل الإحصائي وفقاً لسن أطفال الشوارع ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الأطفال في الشريحة العمرية من 16-18 سنة بنسبة 29% وهي الفئة التي يتضح فيها أكثر اكتساب ثقافة وقيم بيئة الشارع .وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (غنيم ،و ناصف) في دراستهم أطفال الشوارع في مدينة القاهرة عام 2000 والتي أكدت بأن الفئة من 12-14 سنه بنسبة 21% والتي تتساوى مع الشريحة ما بين 10-12 سنة وفي كلتا الشريحتين يدفع خلالها الطفل من قبل الأسرة للعمل وهو غير معد لذلك ، ونتيجة غياب الرقابة الأسرية للعمل وهو يؤدي ذلك إلى هروب الكثير من الأطفال إلى الشارع . ويعد من بعد سن العاشرة أيضاً من الفترات الحرجة في حياة الطفل وخاصة بالنسبة لبداية بزوغ الأحكام والمفاهيم الأخلاقية واستقرار بعض السمات الشخصية والتنبؤ بسمات الشخصية في مرحلة الطفولة والرشد من مقدماتها في سن العاشرة وما بعدها . ثم جاءت الشريحة من 14-16 سنة متفاوتة جدا عن الشريحتين السابقتين .بينما كانت الشريحة من أقل من عشرة سنوات جاءت في الترتيب الأخير بنسبة 9% ويعتبر سن الـ 8 سنوات هو بداية تواجد الطفل في الشارع وذلك ما لاحظته الباحثة. ولعل افتقاد الأسرة لفاعليتها وقدراتها على إحتواء أبناءها نتيجة الفقر الذي يترتب عليه التفكك الأسري أو الفشل في التعليم حيث ينتهي الأمر في الحالتين الى أن يصبح الشارع مكانا يضم هذه الشريحة العمرية من 8-18 سنة .وقد يصبح هذا المكان بؤرة لتعلم الكثير من الانحرافات التي يمكن ان تهدد المجتمع *

2- يوضح التحليل الإحصائي وفقاً لنوع أفراد العينة ، حيث ان الغالبية العظمى لأطفال الشوارع من الأطفال الذكور إذ يصل عددهم (82 مفردة) بنسبة 82% وبالتالي تتطابق هذه النتائج مع نتائج معظم الدراسات سواء العالمية،أو المحلية ، حيث تقاربت هذه النسبة مع دراسة منظمة (تشايلدهوب) العالمية لعام 1991م، عن ظاهرة أطفال الشارع في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقاربت مع دراسة (أبو النصر ، 1992) ، عن ظاهرة اطفال الشوارع في مدينة القاهرة.

* بسؤال أطفال الشوارع عن سنهم اتضح ان عدد كبير منهم لا يذكر سنه بالتحديد ولذلك قام الباحث بتقسيم الشرائح السنوية تقريبا لتتفاد ذلك الغرض

3- الظروف والأوضاع التعليمية لطفل الشارع:

توزيع أفراد العينة وفقا للالتحاق الطفل بالمدرسة

المتغير	ك	%
نعم	74	74%
لا	26	26%
الجملة	100	100%

يوضح التحليل الاحصائي للجدول رقم (1) فى مدى التحاق الطفل بالتعليم . حيث ان معظم عينة البحث سبق لهم الإلتحاق بالتعليم بنسبة 74% من إجمالى عينة البحث , اما من لم يلتحقوا بالتعليم اطلاقا بلغت نسبتهم 26% , وهذه النتائج تتفق الى حد ما مع نتائج دراسة " أيمن الكومى " فى أن نسبة أطفال الشوارع الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم بلغت نسبتهم 80% , بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة "ثريا عبدالجواد" فى أن نسبة 85.7% من عينة أطفال الشوارع لم يلتحقوا بالتعليم من قبل, ومن هذا يتبين بالرغم من تدنى المستوى الإجتماعى والاقتصادى لأسر هؤلاء الاطفال إلا انهم كانت لديهم الرغبة فى تعليم أبنائهم ولكن هناك ثمة عوامل تدخلت مما دفع هؤلاء الأطفال الى التسرب أو الهروب من المدرسة وتكون هذه البداية للتعود على الهروب مما يسهل بعد ذلك الهروب الى الشارع , ويؤكد الباحث أن مسؤولية النظام التعليمى عن تنامي ظاهرة أطفال الشوارع من خلال اضافة رصيد دائم من المتسربين نتيجة المشكلات التى تعاني منها هذا النظام , أو نتيجة فشل الطفل فى مراحل الدراسة الأولى , وقد يكون هذا الإستنتاج له شواهد الواقعية الى حد بعيد, وإذا كان التسرب بإعتباره سؤة إجتماعية هى مسؤولية النظام التعليمى فإن عجز هذا النظام عن الإستيعاب الكامل للأطفال فى هذه الشريحة العمرية يمثل سؤة أخرى تسهم فى حجم الظاهرة

4- الظروف والأوضاع العملية والمهنية لطفل الشارع:

توزيع عينة البحث وفقا للعمل

المتغير	ك	%
نعم	77	77%
لا	23	23%
المجموع	100	100%

يوضح التحليل الأحصائي للجدول رقم (2) وفقاً لإلتحاق الطفل للعمل الأول ، حيث أن 77% من إجمالي عينة أطفال الشوارع لم يخرجوا أو يلجأوا للشارع مباشرة ولكن كان لهم إرتباط بعمل حرف في البداية ، وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع ما توصل إليه (حسين, 1998) بداية إرتباطهم ب حياة الشارع من خلال مايقومون به من أعمال حرفية الذي ساهمت الأسرة في إيجاده عملت علي تشجيعه علي الإستمرار ية بهدف المنفعة الإقتصادية للأسرة للطفل ذاته . ولكن من ناحية أخرى ، أشار هؤلاء الأطفال بأن معظم ما كانوا يتحصلون عليه بالنسبة لهم نوعا من الإستغلال في معظم الأحيان. ونسبة 23% أكدوا أنهم لم يلتحقوا بأي أعمال حرفية قبل خروجهم للشارع وإنما كان خروجهم لأسباب أخرى.

ثانيا:البيانات الأساسية للمسؤولين والمهتمين بظاهرة أطفال الشوارع :

- 1- أن نسبة الأخصائيون الإجتماعيون إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 60% من مجموع عينة المسؤولين،بينما إحتلت الوظائف القيادية نسبة 26.67% من إجمالي العينة،في حين جاء العاملون بدون أجر (متطوعين) في المرتبة الثالثة بنسبة 13.33% من مجموع أفراد العينة .
- 2- أن هناك 26.67% من مجموع أفراد العينة لديهم خبرة في هذا المجال تصل لـ 9 سنوات ، وبنفس النسبة السابقة من لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات ، في حين أكد 20% من مجموع أفراد العينة أن لديهم خبرة تصل إلي سبعة سنوات، وأكد 13.33% من مجموع أفراد العينة أن لديهم خبرة 5 سنوات وبنفس النسبة السابقة أشاروا بأن خبرتهم تصل إلي ثلاثة سنوات .
- 3- ولعل ما سبق، يوضح تحقق أحد المعايير التي تم من خلالها اختيار عينة المسؤولين عن العمل مع أطفال الشوارع المعرضين للانحراف إذ أنه يتضح أن أفراد العينة بحكم وظائفهم شديدي الإرتباط بظاهرة أطفال الشوارع ويتوفر لديهم المهارة العملية في التعامل مع تلك الظاهرة وعلي دراية كاملة بأنماطها المختلفة وإرتباطها بالعديد من المشاكل التي تؤثر فيها .

ثانيا: الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم

المتغير	ك	%
3افراد	9	9%
4-6 افراد	53	53%
7-9 افراد	26	26%
10 فاكثر	11	11%
لا يعرف افراد اسرته	1	1%
الجملة	100	100%

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (3) وفقا لحجم أسرة أطفال الشوارع ، حيث أن 53% من إجمالي أسر العينة يتراوح عدد أفرادهم بين 4-6 أفراد ، بينما أشار 26% بأن عدد أفراد أسرهم يتراوح ما بين 7-9 افراد ، فى حين أشار 11% من اجمالى العينة بأن عدد أفراد أسرهم أكثر من 10 أفراد ، وأوضح 9% بأن عدد أفراد أسرهم لايزيد عن ثلاثة أفراد ، وأوضح 1% بأنه لا يعرف أسرته، ويتضح من ذلك الإرتفاع الواضح فى حجم أسر أطفال الشوارع إذ بلغت نسبة الأسر التى يتراوح عدد أفرادها بين 4 إلى أكثر من 10 أفراد 90% من مجموع الحالات. وهذا قد يكون مرجعه لعدم تنظيم الأسرة أو عدم المعرفة به وإرتفاع قيمة الإنجاب ، ذلك لقيمة الطفل بالنسبة للأسرة كمصدر للدخل لمواجهة العبء الإقتصادى مع أرباب الأسر ، وقد أكدت ذلك أكثر الدراسات التى تناولت طفل الشارع ، ومنها دراسة " حسين، 1998 " أطفال الشارع فى مدينة القاهرة الكبرى ، بأن 72% من أطفال الشوارع قد أتوا من أسر يزيد عدد أفرادها عن سبعة أشخاص . وبالتالي فهم يتعرضون لكافة أنواع المخاطر الناتجة عن كبر حجم الأسرة وخاصة اذا ما اقترن ذلك بضيق المساحة السكن ونقص المساحة المتاحة للطفل داخل المنزل الذى يعيش فيه غالبا وزيادة معدلات ارتباطه بالشارع أو بالمساحة الجغرافية التى تحيط به، بما يساهم فى تطور مفهوم الإرتباط بالشارع .

توزيع افراد عينة البحث وفقا للتماسك الاسرى

نوع الاسرة	ك	%
اسر متكاملة " اب - ام - اخوه "	43	43%
مع الأب	19	19%
مع الأم	16	16%
دون الأب والأم	22	22%
الجملة	100	100%

يوضح التحليل الإحصائي لجدول رقم (4) وفقا لمدى التماسك الأسرى ، حيث أن معظم أسر عينة البحث أسر غير متكاملة إما لموت الأب او الام او الاثنين ، أو نتيجة لانفصالهما وزواج كل منهما وبلغت نسبة هذه الأسر الغير متكاملة 57% من إجمالي العينة وهى موزعة كالتالي من يعيشون بدون الأب والأم بنسبة 22% وهم إما يعيشون بمفردهم أو يعيشون مع إخوتهم أو عند أحد أقاربهم، بينما هناك 19% يعيشون مع الأب، بينما من يعيشون فى أسر تكاملة تتكون من الأب والأم والأخوة فبلغت نسبتهم 43% من اجمالى العينة وتبين من ارتفاع نسب من يعيشن فى أسر غير متكاملة إما للفقدان أو الانفصال وهذا يؤدى الى مزيد من القسوة والحرمان وعدم الرعاية مما يعرضهم لأبشع أنواع الاستغلال ، مما يدفع الأطفال الى الهروب الى الشارع ، وهذا يعنى وجود علاقة بين عدم التماسك الأسرى ومشكلة أطفال الشوارع ، وتتنافى نتيجة هذه الدراسة مع دراسة " الكومى، 2001 " فى دراسته عن اطفال الشوارع، بأن عدد الأسر الغير متكاملة بنسبة 88% من اجمالى أسر العينة . حيث يتضح أن نتيجة عدم الإهتمام والرعاية هى إحدى العوامل الأساسية لحماية الطفل حتى لو لم تتكامل أسرته.

العلاقة بين عمل الطفل الأول ومدى التماسك الأسري للطفل

مدي التماسك الأسري/عمل الطفل الأول		نعم		لا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
35	45.45%	8	34.78%	43	43%		
16	20.78%	3	13.04%	19	19%		
10	12.99%	6	26.87%	16	16%		
16	20.78%	6	26.087%	22	22%		
77	100%	23	100%	100	100%		

كا $2 = 3.38$ ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 معامل التوافق $= 0.18$ توافق ضعيف جدا

تشير بيانات الجدول رقم (5) الذي يوضح العلاقة بين عمل الطفل مبكراً أو الأول ومدى التماسك الأسري إذ بلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسرة متكاملة من الأب والأم والأخوة 43% من مجمل أفراد العينة. وترتفع في نسبة الأطفال الذين كانوا يعملون قبل هروبهم للشارع إذ تبلغ 45.45% ، وقد يرجع ذلك إلي إتخاذ الإعالة صورة عكسية لما ينبغي أن تكون عليه، حيث بلغت على الكثير من الأسر في المستويات الدنيا من المجتمع صور إعالة الصغار للكبار داخل الأسرة ، حيث ينظر للطفل أحياناً بأنه يمثل مصدر للدخل من خلاله عمله مبكراً، وبتزايد هذا التوجه حينما يكون دخل الأسرة قليلاً أو شبه معدوم ، حيث يمكن التخلي عن الطفل بسهولة كالزج به للعمل في أعمال غير آدمية أو غير مناسبة مع قوته وقدراته العقلية وهو في سن صغير . بينما ترتفع نسبة عمالة الطفل قبل هروبه للشارع بالنسبة للأطفال الذين يعيشون مع الأب دون وجود الأم لفقدانها للوفاة أو نتيجة الانفصال، حيث بلغت 20.078% ، وقد يرجع ذلك إلي أن معظم آباء أفراد العينة يعملون في مهنة رثة ذات دخل متدني وبالتالي لا يفي متطلبات أسرهم ، وكثير من هؤلاء الآباء يتعاطون مواد مخدرة وبالتالي يدفعون أبنائهم إلي العمل سواء في نفس مهنتهم أو الزج بهم إلي أحد الورش أو الأعمال الأخرى مثل جمع القمامة والفضلات ... الخ .في حين جاءت النتيجة علي عكس المتوقع ممن يعيشون مع الأم دون الأب وبنسبة كبيرة لم يلتحقوا بعمل سواء في ورش صناعية أو أعمال خدمية قبل هروبهم إلي الشارع بنسبة 26.087% وقد يرجع

ذلك أن أغلب الأمهات إما يعملن ببيع السلع الهامشية أو التسول ويتلقين مساعدات من فاعلي الخير لتربية أبنائهن. وكذلك ارتفعت نسبة من لم يعمل قبل الهروب إلي الشارع في الأسر التي يعيش فيها أطفال الشوارع دون وجود الأب أو الأم إما لفقدهم أو انفصالهم وكل منهم تزوج وترك الطفل إما لأخوته أو مع أحد أقاربه مثل الجد أو الجدة بنسبة 26.087% دون رعاية أو اهتمام من قبل الوالدين وبالتالي يكون هروبهم للشارع أسرع وأسهل لخروجه للتسول أو القيام بأنواع من الممارسات الأخرى، أو يجذبه آخرون من الأطفال المنحرفين ليزينون له حياة الشارع. وقد تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين عمل الطفل الأول قبل هروبه واعتماده علي حياة الشارع ومدى التماسك الأسري من خلال اختبار (كا2)، حيث قد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05) ، الأمر الذي يعني أن تماسك الأسرة عامل غير مهم ومؤثر في خروج الطفل للعمل مبكراً ، ولقد صاحب ذلك وجود توافق (ضعيف جداً) بين مدي التماسك الأسري وعمله.

توزيع أفراد العينة وفقاً لمهنة الأب

المتغير	ك	%
موظف	9	9%
تاجر	2	2%
حرفي	14	14%
بائع متجول	13	13%
ماسح احذية	7	7%
عامل عادى	15	15%
بواب	2	2%
قهوجي	2	2%
زبال	3	3%
طبال	1	1%
خادم	2	2%
عرجي	2	2%
عامل زراعي	3	3%
صاحب مراجيح	1	1%
لايعمل	10	10%

لايعرف مهنته لانه لايعرف أسرته	1	%1
متوفى	13	%13
الجملة	100	%100

يوضح التحليل الاحصائي للجدول رقم (6) فى توزيع افراد العينة حسب مهن ابائهم , حيث أنه جاءت المهن الهامشية فى مقدمة المهن التى يعمل فيها الأباء وذلك بنسبة 23% وهى موزعة كالتالى 13% بائعين متجولين, 7% ما سحى أحذية, 3% يعملون كجامعى قمامة. يلى ذلك بنسبة 15% من يعملون كعمال عاديين كالشغال, وعمال مساعدين فى أعمال البناء والمعمار , يلى ذلك بنسبة 14% من اجمالى العينة يعملون بمهن حرفية كنجارين وسائقين وحدادين ومكوجية, أما من فقدوا والدهم لوفاة بلغت نسبتهم 13% ويلي ذلك من لا يوجد لديهم أى عمل بنسبة 10% من إجمالى عينة البحث, ثم جاءت نسبة 9% يعملون كموظفين حكوميين, فى حين وصلت نسبة من يعملون بأعمال شاقة هامشية طفيلية بلغت نسبتهم 8% وهى موزعة كالتالى عربجى بنسبة 2% , خادم لدى الغير بنسبة 2%, بواب بنسبة 2% ,صاحب مراجيح بنسبة 1% ,طبال بنسبة 1% وبلغت من يعملون بالزراعة كعمال زراعيين 3% , فى حين بلغت نسبة من يعمل بمهنة التاجر 2% , وقهوجى بنفس النسبة السابقة, واكد 1% بأنه لا يعرف أسرته. وتعكس هذه المهن فى حقيقة الأمر الوضع الاقتصادى المتدنئ سواء من المهن غير الثابتة والمتغيرة (الحرفيين) أو الأعمال الهامشية التى لا تقى بتطلبات الاسرة.

توزيع افراد العينة وفقا لمهنة الام

يوضح التحليل الاحصائي للجدول رقم (7) وفقا لمهنة الام، حيث أن الامر يزداد سوءا اذا ما أدركنا مهنة الأم ، حيث أن الأمهات التي لا تعمل بنسبة 55% فهن ربات منزل ، وان من يعملن فى أعمال هامشية بلغت نسبتهم 24% موزعة على النحو التالى بائعة متجولة 16%، خادمة منزلية عند الغير 5.02% ، ومتسولة والذى يعتبر ذلك مصدر رزقهم بنسبة 3%، وان نسبة 17% من اجمالى العينة أمهاتهم متوفية ويعتبر ذلك ضمن أهم

المتغير	ك	%
ربة منزل	55	55%
خادمة منزلية عند الغير	5	5%
بائعة متجولة	16	16%
موظفة	3	3%
متسولة	3	3%
لا يعرف لانه لايعرف أسرته	1	1%
متوفية	17	17%
الجملة	100	100%

الأسباب للهروب من أسرهم لعدم وجود الرعاية، فى حين وصل من لا يعرف أسرته حالة واحدة فقط تمثل 1% من مجموع عينة الدراسة. وبإختصار فان الوضع المهنى سواء للأم أو للأب يتسم بالتدنى الشديد مما قد يعد أحد العوامل الفارقة فى دفع هؤلاء الأطفال الى الشارع .وهنا نستطيع أن نقرر أن الوضع المهنى للأسر هؤلاء الأطفال يتسم بعدم الإستقرار حيث أن مهنهم تخضع لظروف يحددها سوق العمل ، فضلا عن أن دخل الأسر أو الكسب الذى يتكسبه الأب والأم يتوقف على استمرارية العمل ولذلك فإن مثل هذه الأسر تكون فى أدنى شرائح الفقراء والذين يتميز الكثير منهم بعدم الإستقرار فى عمله أو فى الكسب حتى لو كان ضئيلا .

توزيع أفراد عينة البحث وفقا لأساليب التنشئة الاجتماعية

المتغير	ك	%
انا مليش اى اهمية فى الاسرة	36	%11.04
ابويا وامى بيعاملوا اخوتى احسن منى	21	%6.44
لما بيشوفو معايا فلوس بياخدوها	42	%4.29
بيضربونى	47	%12.88
شتيمة وقسوة	55	%14.411
بيطردونى من البيت	35	%16.87
الكى بالنار	19	%10.73
الحبس فى البيت	17	%5.82
بيتركونى لوحدى فى البيت	3	%5.21
قسوة مرات الاب	21	%92.
صعق بالكهرباء	4	%6.44
ربط بالحبل والجنزير	7	%1.22
محدث بيدينى مصاريف	5	%2.14
عتاب ولوم	14	%1.53
الجملة	326	%100

ويوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة احصائية في المعاملة الوالدية للطفل أو من يقوم مقامهما ، وكذلك يوضح الجدول مدى تباين وتداخل أنماط التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها أطفال الشوارع في أسرهم سواء قبل لجوءهم الى الشارع أو اثناء ترددهم على أسرهم من قبل. حيث جاء أسلوب "الشتيمة والقسوة" يمثل النمط الأول من أنماط التنشئة الاجتماعية بنسبة 16.87%، وذلك نتيجة الضغوط الأسرية الناتجة عن الظروف المعيشية المتدنية ، في حين احتل أسلوب "الضرب" كأحد أساليب المعاملة الوالدية في عملية التربية والتنشئة ثانيا بنسبة 14.41% ، والحقيقة أن كثيرا من الآباء يعتقدون أن العقاب البدني نوع من الأساليب التربوية الهامة تقتضيها عملية تربية الطفل وتعويده السلوك السوى ، غير أن واقع الأمر يبين أن العقاب وخاصة البدني كوسيلة من أساليب التنشئة يمثل خطورة لأنه قد يجنح بالطفل الى أساليب غير سوية .ثم جاء أسلوب استغلال الطفل ماديا من قبل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة 12.88% حيث غالبا ما يكون أفراد الأسرة الكبار عاطلين ويعتمدون على دخل عمل أطفالهم، في حين جاء أسلوب عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل الأسرة تجاه الطفل في المرتبة الرابعة بنسبة 11.42% فالطفل يخرج من البيت ويتركه لأيام دون أن يسأله أحد فيتعود على ذلك .ثم جاء أسلوب الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة 10.73% ثم توالى أساليب وانماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة كالتمييز بين الأبناء في المعاملة بنسبة 6.44% ويحدث هذا التفضيل نتيجة وجود زوجة أب أو عمل ومساعدة بعض الأطفال لأسرهم دون آخرين ، ويكون هذا الطفل هو عالة عليهم . ثم بنفس النسبة السابقة تأتي قسوة زوجة الأب ومعاملتها السيئة لأطفال الزوج ، ثم أساليب العقاب المختلفة والخاطئة التي تؤدي بالفعل محاولة البحث عن عالم أكثر حرية "كأسلوب الكي بالنار بنسبة 5.82% وأسلوب الحبس في المنزل بنسبة 5.21% .ثم جاء بعد ذلك أسلوب أقل حدة من أساليب العقاب البدني ويعتبر أحد أساليب الإيذاء النفسى "العقاب واللوم" بنسبة 4.29% ثم توالى الأساليب الخاطئة الأخرى " كالربط بالحبل والجنزير" كأحد أساليب العقاب العنيفة بنسبة 2.14% وأسلوب عدم إعطاء الطفل مصاريف يومية نتيجة الظروف المعيشية السيئة وكثرة عدد الأولاد في الأسرة، ثم أسلوب الصق بالكهرباء بنسبة 1.22% وهى نسبة مرتفعة كأسلوب عنيف من أساليب التربية، ثم أسلوب ترك الطفل وحيدا بالمنزل دون إهتمام به بنسبة 92% .وبذلك يتضح أن كل هذه الأساليب التي يتعامل بها أسر هؤلاء الأطفال كلها أساليب غير سوية من التنشئة الاجتماعية، تعكس الواقع الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى الفعلى لأسر حالات الدراسة الذى يعيشه هؤلاء الأطفال الذين يجوبون الشوارع ويعملون بالتسول.

توزيع افراد العينة وفقا لارتكاب احد افراد الاسرة لجريمة

المتغير	ك	%
ابويا	33	35.48%
امى	7	7.52%
حد من اخواتى	23	24.73%
حد من قرايبي	30	32.25%
الجملة	93	100%

يوضح التحليل الاحصائى للجدول رقم(9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إرتكاب أحد أفراد الاسرة لجريمة، حيث أن (35.48) من إجمالي عينة البحث هم الأباء ، وينتج عن ذلك أن تصبح الاسرة بدون عائل ,مما يضطر الأطفال في كثير من الأحيان ترك المدرسة للعمل لمساعدة الأسرة ونتيجة عدم المتابعة يلجأ الطفل للشارع ، ويلي ذلك تعرض أقارب ¹ الطفل للسجن بنسبة 32.25%، بينما جاء إخوة الطفل في المرتبة الثالثة بنسبة 24.73 % ، ثم كان ترتيب الأم بنسبة 7.52 % ، ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين لجوء الطفل للشارع وعيشته في أسرة ذات أصل إجرامي مما يعكس الخلفية الأسرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المدنية.

¹ المقصود من اقارب الطفل هم (الاعمام , الاخوال , العمات , الخالات)

توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الجريمة التي ارتكبها احد أفراد الأسرة

المتغير	ك	%
سرقة	23	22.77%
خناقه	36	35.64%
تسول	6	5.9%
نصب	14	13.86%
بيع سلع مغشوشه	4	3.96%
مخدرات	9	8.91%
قتل	5	4.95%
دعاره	1	0.99%
تحرى	2	1.98%
هتك عرض	1	0.99%
الجملة	101	100%

يوضح التحليل الاحصائي للجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية الجرائم التي إرتكبها أفراد أسر عينة أطفال الشوارع ، حيث أن 35.64% بسبب الخناقات، يلي ذلك السرقة بنسبة 22.77% ثم جاء النصب بنسبة 13.86 % ثم تجارة المخدرات أو حتي إدمانها بنسبة 8.91 % ثم بيع السلع المغشوشة منتهية الصلاحية بنسبة 3.96%، وجاء بعد ذلك القبض للتحري والاشتباة بنسبة 1.98 % يلي ذلك هتك العرض والدعارة بنسب متساوية بلغتا 99% لكل منها .ومن الملاحظ ان معظم هذه الجرائم الأعمال المنافية للقانون ليست بالسهولة ولكنها تستوجب السجن ، مما يكون له تأثير سلبي علي تنشئة أطفال هذه الأسر ، وهذا إن دل إنما يدل على أن أطفال الشوارع ينتمون إلي أسر ذات مستوي إجتماعي وإقتصادي وتعليمي منخفض ومتدني نتيجة لإنتشار الأمية وتدني مهمة أفراد تلك الأسر وقلة الدخول مما يستوجب البحث عن مصدر غير سليم وشرعي للحصول علي متطلبات الحياة .

العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف من وجهة نظر المسؤولين

والمهتمين بالظاهرة؟

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة باستمارة مقابلة المسؤولين عن مواجهة الظاهرة ويتضح من تحليل هذه المقابلات أن أسباب انتشار المشكلة كما أكدها أفراد العينة تتمثل في الأسباب الآتية :-

- 1- تدني الحالة الأسرية للطفل فهي تلعب دوراً كبيراً في انتشار الظاهرة .
 - 2- يلعب تدني الظروف السكنية لأسرة طفل الشارع وخاصة المنتشرة في المناطق العشوائية الأشد فقراً دوراً كبيراً في انتشار الظاهرة .
 - 3- تدني الحالة التعليمية للطفل والتسرب التعليمي دوراً هاماً في انتشار المشكلة .
 - 4- تلعب عمالة الطفل مبكراً دوراً في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع .
 - 5- تلعب وسائل الإعلام وخاصة ما تبثه من مواد إعلامية متدنية وسيئة (كالعنف والجريمة والجنس ... الخ) دوراً في انتشار الظاهرة .
 - 6- يلعب الشارع نفسه دوراً هاماً في جذب الطفل وبخاصة إذا توافرت عوامل الطرد السابقة .
- تلك الاسباب الناتجة عن وجود خلل اجتماعي واقتصادي أثر بصورة كبيرة على الأسر الفقيرة في المجتمع المصري وانعكس تأثيره مباشرة على أطفال تلك الاسر مما أسهم في تزايد حجم ظاهرة أطفال الشوارع ولقد تمثلت هذه الأسباب السابقة في الآتي:

الأسباب الأسرية :

- 1- التفكك الأسري المتمثل في الانفصال الأسري الذي ينتج عن الهجر أو الطلاق وذلك بنسبة 73.33% من إجمالي عينة المسؤولين وبالتالي يفقد الطفل أحد أركان الأسرة سواء أكان الأب أو الأم أو كليهما وبذلك تقل الرعاية والتوجيه الأسري فيكون الطفل إلي حد كبير عرضة للانحراف .
- 2- سوء وإنخفاض دخل الأسر الفقيرة والتي تسهم بشكل كبير في إفراز ظاهرة أطفال الشوارع من خلال انخفاض دخل هذه الأسرة وذلك بنسبة 53.33% من إجمالي عينة المسؤولين، حيث أن أغلب هذه الأسر يعاني من بطالة أفرادها المستمرة أو المتقطعة، ويعمل معظمهم في مهن رثة ومتدنية وترتبط بمواسم معينة، مما ينعكس ذلك علي أطفالهم في وراثة تلك المهنة والزج بهم لأعمال متدنية لا تتناسب مع قدراتهم الجسمية والعقلية مما

تعزز من هروب الطفل للشارع.

3- حجم الأسرة ، حيث أكد 53.33% من مجموع أفراد عينة المسؤولين أن زيادة عدد أفراد الأسرة له تأثير كبير علي الإهتمام ورعاية الأسرة وخاصة إذا يتناسب ذلك مع قلة دخلها وانخفاض مستواها التعليمي وضيق السكن يكون له كبير الأثر خاصة علي الأطفال.

4- سوء معاملة الوالدين للأبناء أو أحد أبنائهم والتي تتمثل إما بالتدليل الزائد أو الحماية الزائدة أو الإفراط في أساليب العقاب كالقسوة والضرب وذلك بنسبة 46.67% من إجماع أفراد العينة.

5- انهماك الوالدين في أعمالهم لتلبية احتياجات الأسرة كبيرة العدد في ظل ارتفاع الأسعار وكثرة المتطلبات، أو سفر أحدهما أو سفرهما معاً وترك أولادهم بدون رعاية أو رقابة وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسؤولين مما يكون له كبير الأثر علي أطفالهم .

6- كثرة الخلافات والمشاكل الأسرية وانعزالية أفرادها عن بعضهم البعض وافتقاد الطفل للحنان ولعاطفة الوالدين داخل الأسرة وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسؤولين .

7- ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية وبالتالي وجود تفكك أخلاقي لدي الأسر التي تفرز أطفال الشوارع وذلك بنسبة 40% ، وذلك يتضح أكثر في أطفال الشوارع لتقليدهم لسلوكيات أسرهم الخاطئة مثل المعاملة بالعنف والقسوة والسرقه والاعتداء الجنسي علي زملائهم في الشارع .

8- الإهمال الأسري وترك الوالدين أطفالهم دون توجيه وذلك بنسبة 26.67% .

9- ترتيب الطفل بين أخوته والتمييز في المعاملة ، حيث يغلب علي الأسر في المجتمع المصري تدليل "البكر" أو الأكبر ، وذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسؤولين مما يكون له أثر علي نفسه الطفل .

الأسباب السكنية:

التي تجعل الظروف السكنية المتدنية طاردة للطفل خارج الأسرة . كما بينتها المقابلات التي أجريت علي المسؤولين :-

1- تتميز المناطق العشوائية بالتكدس السكاني وانخفاض مستوى المعيشية لمعظم قاطنيها لأن معظم قاطنيها يعملون في مهن رثة ومتدنية كجمع القمامة والمتسولين .. الخ وتعد بيئة خصبة للانحراف لما لها من خصوصية

من حيث طبيعتها وجغرافيتها وبعدها عن السلطات الحكومية وأجهزة الأمن وبذلك تسمح بإيواء الخارجين عن القانون .مما يكون له تأثيره السيئ في جذب هؤلاء الأطفال في مثل هذه الأعمال وذلك بنسبة 60% من إجمالي عينة المسؤولين .

2- انتشار الكثير من القيم والعادات السيئة في هذه المناطق لقسوة الحياة فيها بما يشجع علي العنف في التعامل،والتعامل مع الرذيلة ولا تنكرها إما لعدم القدرة علي مواجهتها أو لإتخاذها مصدراً للكسب كالإتجار في المخدرات والدعارة ، وغير ذلك من السلوكيات المرفوضة قانونياً واجتماعياً بنسبة 33.33% .

3- يفتقد السكن في تلك المناطق إلي الحد الأدنى المقاومات الصحية وارتفاع معدل المواليد بسبب انخفاض الوعي لديهم كذلك انخفاض الدخل مما يجعلهم فريسة سهلة للأمراض بكافة صورها ، وكذلك سوء حالة التغذية بين الأهالي لقلة دخل الفرد بهذه المناطق وتم توضيح بنسبة 26.67% من إجمالي العينة ، مما يساعد علي هروب من هذه الحياة الصعبة .

4- ضيق السكن مقارنة بزيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤدي إلي ارتفاع معدل التزاحم.مما يؤدي إلي تعرف الطفل علي أمور كالمعاشرة الجنسية بين الوالدين في سن مبكرة ويبحث عن تقليد ذلك . وغيرها من الآثار الضارة للتزاحم السكاني وتم توضيح ذلك بنسبة 20%.وذلك لعرض للظواهر السلبية لهذه المناطق لا يعكس بالضرورة إدانة لسكاني هذه المنطقة ، بل يعكس معاناتهم من إهمال في مواجهة مشكلاتهم نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في بيئة المجتمع المصري .

الأسباب التعليمية :

التي تجعل الظروف التعليمية المتدنية طاردة للأطفال وبالتالي الهروب إلي الشارع . كما بينتها المقابلات التي أجريت علي المسؤولين :-

1- تكس وحشو وعدم ملائمة المناهج مع قدرات الأطفال والتركيز علي الجانب النظري التلقيني ، وجعل الجانب العملي علي هامش العملية التعليمية مما يجعل الطلاب غير متكفين مع المنهج الدراسي ، وتم توضيح ذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسؤولين .

2- التسرب من التعليم ، وعدم إكمال الطفل مرحلة التعليم الإلزامي وتم توضيح ذلك بنسبة 40%.

3- سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالأسرة مثل انخفاض دخل الأسرة وانخفاض المستوى التعليمي لتلك

- الأسر مما يصعب علي أطفالهم اكمال دراستهم وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33% .
- 4- قسوة المعلم وضعف مستوياتهم وقدرتهم مع التعامل مع النوعيات والقدرات المختلفة للطلاب واكتشافهم مما يكون عامل طرد للطفل من المدرسة وذلك بنسبة 33.33% .
- 5- رسوب الطفل المتكرر في الدراسة وترجع لأسباب خاصة بالمدرسة وأسباب خاصة بالأسرة وأسباب خاصة بالطفل في ضعف قدرتهم علي الاستيعاب والتحصيل وذلك بنسبة 26.67% .
- 6- تكس الفصول وارتفاع الكثافة ، مما يساهم في ضعف إستيعاب الطلاب وكثرة المشاكل والخناقات بين الطلاب مما يسهل في عملية طرد وليست جذب للطلاب بنسبة 26.67% .
- 7- إهمال الأسرة في متابعة أبنائها في الدراسة نتيجة لانشغالها وضعف مستواها الاقتصادي والتعليمي بنسبة 20% .
- 8- مصاحبة أصدقاء ورفاق السوء سواء في المدرسة أو خارجها مما يساهم بشكل كبير في تكرار غياب التلميذ بالتالي تسربه من الدراسة وتم توضيح ذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسؤولين .
- 9- ضعف قيام الإدارة المدرسية بدورها من خلال فاعلية المتابعة والمساعدة علي اكتشاف القدرات والمواهب وتفعيل كل الطاقات الموجودة وتوظيفها ، وخاصة عدم قيام الأخصائي الإجتماعي بدوره المنوط به من خلال اكتشاف الطلاب دائمي الهروب، كثيري الغياب، وكثيري المشاجرات... الخ. وتتبع حالتهم ومعرفة ظروفهم لمواجهة ما يقابلهم من مشاكل وصعوبات وتم توضيح ذلك بنسبة 13.33% .

(د) الأسباب العملية:

- التي تجعل العمل الذي يقوم به الطفل طارد له إلي الشارع كما بينتها المقابلات التي أجريت علي المسؤولين :
- 1- عدم تناسب العمل مع قدرات وإمكانيات الطفل الجسمية والعقلية حيث التحق معظم أطفال الشوارع قبل هروبهم للشوارع من أسرهم وهم صغار السن وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسؤولين .
- 2- الانضمام إلي رفاق السوق من خلال العمل وخاصة عند توافر النقود معه يؤدي إلي إتيان سلوك منحرف كالسرقة والإدمان ويقوم بتقليدهم في أمور كثير مثل التدخين والجنس وخلافه بنسبة 40% .
- 3- سوء معاملة صاحب العمل للصبية بكثرة تشغيلهم وإيذائهم بدنياً ونفسياً من خلال الضرب والشتيمة وإكسابهم

سلوكيات سيئة مثل تعليمهم تدخين الشيعة .. الخ , وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67% .

4- العمل لفترة طويلة خارج المنزل وأحياناً المبيت , مما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية بين الطفل وأسرته فيتعود علي البعد عن أسرته مما يمهد هروبه للشارع وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67% .

5- التحاق معظم أطفال الشوارع قبل هروبهم إلي مهنة تساعد علي إنتشار الظاهرة وإتيان سلوك منحرف مثل ورش تصليح وصناعة الأحذية حيث يتعامل الأطفال مع "الكلة"، مما يمهد استنشاقها، والتعود عليها.

6- كثرة تعرض كثير من الأطفال أثناء القيام بالأعمال التي يقومون بها لإصابات تصل أحياناً لدرجة الخطورة والتي ينتج عن عمل الطفل مبكراً لعدم تناسب ذلك مع قدراته العقلية , والجسمية وذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسؤولين .

7- عدم متابعة الأسرة للطفل في عمله والإلمام بظروف العمل الملحق به وبدأ تقبله واكتسابه المهارات من خلال هذا العمل وتم توضيح ذلك بنسبة 20%.

8- قلة أو انعدام دخل الطفل من العمل الذي يقوم به حيث يعتبره صاحب العمل صبي تحت التدريب، يؤدي ذلك إلي أن الطفل يقوم ببحث عن عمل يدري له دخل دون تدريب أو إرهاق مثل التسول وغسيل السيارات وبيع السلع التافهة تلك الأعمال الهامشية التي يشتهر بقيامها أطفال الشوارع بنسبة 6.67%.

هـ) الأسباب الاعلامية :

التي تجعل وسائل الإعلام تلعب دوراً في انتشار الظاهرة كما بينتها المقابلات التي أجريت علي المسؤولين :

1- قيام الطفل بالتقليد والمحاكاة لبعض الشخصيات والسلوكيات المختلفة التي تعرضها الأفلام مثل شخصيات متعاطي المخدرات، السارق، المتسول، رئيس العصابة... الخ. من الشخصيات التي يمكن أن يقوم بها طفل الشارع أو الطفل قبل هروبه من الضغوط الأسرية بنسبة 33.33% .

2- ميل الطفل إلي تقليد العنف كما تصورها الأفلام والمسلسلات والبرامج التي تعرض ذلك كالمصارعة والملاكمة .. الخ . وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33% من إجمالي العينة.

3- عرض مواد إعلامية سيئة، والتي تعرض من خلال أفلام الفيديو والقنوات الفضائية، كأفلام العري، والصور العارية في المجلات مما يؤدي لرغبة الأطفال وخاصة في سن المراهقة في البحث عن هذه الموضوعات وتقليدهم

بنسبة 20% .

4- المفاهيم والعادات والخبرات الخاطئة التي يكتسبها الطفل من وسائل الإعلام حيث أن وسائل الإعلام تفرط في تفصيل عرض الجرائم وتقلل من عرض حل للمشكلة مما يكون له أثره علي اكتساب الطفل لهذا المعروض وذلك بنسبة 13.33% من مجموع عينة المسؤولين .

(و) ما هي الأسباب التي تجعل الشارع عنصر جذب لهؤلاء الأطفال كما بينتها المقابلات التي أجريت علي المسؤولين :- جاء بالترتيب:

1- إغراء أصدقاء سوء الطفل وإبهاره بحياة الشارع وخاصة في ظل ما يعانيه من الضغوط والمشاكل الأسرية أو التعليمية أو العملية وغالباً ما يكون هؤلاء الأطفال في سن متقاربة وفي نفس المستوى سواء المعيشي أو الميول والغرائز والأهداف وتم توضيح ذلك بنسبة 73.33% من إجمالي عينة المسؤولين .

2- إشباع الحاجات الأساسية المحروم منها والتي يمكن الحصول عليها من خلال ممارسات كالتسول أو بيع سلع تافهة أو السرقة وتم توضيح ذلك بنسبة 66.67% من إجمالي عينة المسؤولين .

3- حياة الشارع بما فيها من عدم وجود رقيب يحمي الطفل، أو يوجهه مما يعطي الطفل الشعور بنوع من الحرية ليفعل ما يشاء في أو وقت ومحاولة إثبات وكذلك التسلية والمرح والإتيان بأفعال لا يمكن ممارستها في محيط الأسرة كشم الكلة، والاعتداءات الجنسية، والتسول .. الخ بنسبة 46.67%.

4- الشارع هو الملجأ الوحيد أمام الطفل عندما يواجه مشاكل أسرية ضاغطة وصعوبة الإستمرار في التعليم وعدم وجود من يهتم به ويرعاه وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67%.

كيفية مواجهة الظاهرة والحد من انتشارها كما وضحتها المقابلات التي أجريت مع المسؤولين :

أولاً : الصعيد الاجتماعي :- جاء بالترتيب

1- توفير الرعاية الاجتماعية لأطفال الشوارع من خلال إعادة دمجهم في أسرهم مرة أخرى أو من خلال ما يسمى بالأسر البديلة، أو دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المرحومين من الرعاية بنسبة 66.67%، وذلك لإشباع حاجاتهم الضرورية من مأكّل وملبس وتعليم ... الخ ، وكذلك تعليمهم مهنة أو حرفة.

2- رفع المستوى الاجتماعي، والاقتصادي للأسر ذات المستوى الضعيف وذلك من خلال تلبية الاحتياجات

الأساسية للمساهمة في توفير الأمان، والاستقرار للأطفال، محاربة ارتفاع الأسعار حتى تستطيع هذه الأسر إشباع احتياجاتها ، تقديم البرامج التوعوية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتنمية وتدعيم طريقة الحوار والنقاش داخل الأسرة عن طريق الاستماع للطفل ومناقشته وتعويدته علي المشاركة ، واتخاذ القرار. وكذلك بث القيم والمبادئ الدينية الصحيحة التي تدعم الترابط الأسري وبالتالي تماسك المجتمع وتم توضيح ذلك بنسبة 60%. وكذلك لابد من الاهتمام بتنظيم النسل داخل الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية حاجة أفرادها .

3- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية، تهدف إلي تفجير الإبداع والتفكير لدي الأطفال بما يجعل لديه الحافز في مستقبل تعليمي مشرق والابتعاد عن الأسلوب التقليدي الذي يقوم علي التلقين ويضعف من التفكير والطموح ، وكذلك الاهتمام بالقائمين علي العملية التعليمية من خلال رفع مستواهم المعيشي، وتدريبهم المستمر ، وتم توضيح ذلك بنسبة 53.33%، وكذلك خفض كثافة الفصول عن طريق تشجيع الجهود الأهلية في بناء مدارس جديدة .

4- الإستعانة بأجهزة الإعلام المختلفة في تنظيم برامج للتوعية من خطورة هذه الظاهرة، بنسبة 40%، وكذلك منع وسائل الإعلام بث الموضوعات الإباحية وظاهرة العنف في البرامج والأفلام، وعرض النماذج المفيدة، وذلك من خلال بث القيم والمبادئ الدينية التي تساعد علي تماسك المجتمع .

5- أهمية دراسة مجتمع الشارع عند تحديد السياسات والتدخلات فقد تفيد بعض التدخلات إذا أخذت في الاعتبار النقاط الإيجابية المرتبطة بحياة الطفل في الشارع ، والتي تتمثل في قدرته علي التعايش مع الظروف الصعبة، وأن يؤخذ في الاعتبار أيضاً النقاط السلبية المتعلقة بأخطار حياة الشارع لحمايتهم منها، وتم توضيح ذلك بنسبة 20%، وخاصة الأماكن التي دائماً يتواجد بها كالمقاهي التي تعرض الأفلام الإباحية، ومراكز الفيديو جيم وأماكن النوم والإقامة .

6- تفعيل دور النوادي الاجتماعية ومراكز الشباب بشغل أوقات فراغ الأطفال عن طريق إعداد برامج ثقافية، وترفيهية، واجتماعية، ورياضية مكثفة، بنسبة 6.67% من إجمالي عينة المسؤولين .

ثانياً : علي الصعيد القانوني :- جاء بالترتيب:

1- تفعيل قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996م ، والعمل علي تنفيذه بجدية حيث به ما ينص علي القبض علي الطفل إذا وجد في حالات معينة يكون فيها معرضاً للانحراف (طفل الشارع) وإعادة دمجها في أسرته الطبيعية فإن لم توجد له أسرة يتم دمجها في أحد دور الرعاية الاجتماعية وكذلك تشديد العقوبات علي مستغلي الأطفال

فى الأنشطة الإجرامية، وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33% .

2- توفير الحماية القانونية للأطفال العاملين من الاستغلال الاقتصادي وعدم تطبيق مواد القانون رقم 12 لسنة 1996 (قانون الطفل) من حيث تحديد عدد ساعات معينة لعمل الطفل تصل إلى 6 ساعات يتخللها فترات راحة مع تقديم وجبة كاملة متكاملة للطفل. ومن أداء أي عمل خطير قد يعرض حياتهم للخطر، أو التسبب في الإعاقات الجسمية والتأثير علي نموهم العقلي، أو النفسي، أو المعنوي، أو الاجتماعي بنسبة 26.67% مما يؤدي إلي هروب هؤلاء الأطفال من هذه الأعمال ويكون الشارع هو البديل الجاهز .

يتضح من العرض السابق ان المواجهة تسير فى خطين متوازيين متساوين فى الأهمية ، الجانب الأول هو التعامل السريع مع تلك الظاهرة لخطورتها من خلال إعادة دمج هؤلاء الاطفال لأسرهم من خلال إجراء تصالح بينهم، أو ايجاد وتفعيل ما يسمى بمشروع الأسر البديلة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والجانب الآخر هو عملية وقائية وقف المورد الدائم لتلك الظاهرة من خلال الإرتقاء والإرتفاع بمستوى الأسر الفقيرة التى تمثل الطارد الأول لتلك الظاهرة ، والارتقاء بالعملية التعليمية وتوفير المناخ المناسب لكشف القدرات وتوظيفها، والإرتقاء بمستوى العملية الإعلامية وتوظيفها بما يخدم قضايا المجتمع بدلا من التركيز على الأمور التى تضر به ، كالتركيز على البرامج التافهة الغير هادفة، تفعيل دور القوانين والتشريعات التى وجهت لتلك الأمور كقانون الطفل رقم 12 لسنة 1996م.

المحور الثالث: ملخص نتائج توصيات الدراسة

ملخص النتائج الخاصة بالبيات الأساسية:

أولاً: بالنسبة لأطفال الشوارع:

1- كشفت التحليلات الميدانية عن مجموعة من النتائج منها أن أطفال الشوارع ترتفع نسبتهم في الفئة من (16-18).

2- أن النسبة الغالبة من هؤلاء الاطفال كانت من الذكور مقارنة بالاناث الذين لم تتعد نسبتهم 18% .

ثانياً: بالنسبة للمسؤولين عن مواجهة الظاهرة:

النتائج الخاصة بالبيانات الأساسية :

1- كشفت التحليلات الميدانية لمقابلة المسؤولين أن ما يقرب من ثلثي العينة يعملون في وظائف أخصائيين اجتماعيين ونفسيين للعمل مع أطفال الشوارع المعرضين للانحراف و 26.67% منهم في وظائف قيادية لهذا العمل، 13.33% متطوعين للعمل من خلال اشتراكهم في البرامج المعدة لذلك أو نتيجة عضويتهم في الجمعيات الأهلية التي تولي اهتمام بتلك الظاهرة.

2- كما بينت الدراسة ان فترة عمل كل من المسؤولين تراوحت من ثلاثة لأكثر من عشرة سنوات.

النتائج الخاصة بالأسباب الدافعة لانتشار الظاهرة :

1- تدنى الظروف الأسرية لهؤلاء الاطفال من خلال عدة مؤشرات (التفكك الأسري، سوء المستوى الاقتصادي لهذه الأسر، زيادة حجم الأسرة، سوء معاملة الوالدين، انهماك الوالدين في أعمالهم لتلبية احتياجات أسرهم، كثرة الخلافات الزوجية والمشاكل الأسرية، ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية لهذه الأسر، الإهمال الأسري وترك الوالدين لأطفالهم، ترتيب الطفل بين اخواته والتميز في المعاملة، ارتفعت في التفكك الأسري بإعتباره أحد المؤشرات الرئيسية وذلك بنسبة 73.33%، وهذا يوضح أنه كلما ازداد التماسك الأسري حتى لو كانت تعاني الأسرة ضيق العيش ازداد حماية تلك الأسر لأطفالها من الانحراف والهروب الى حياة الشارع.

2- فيما يتعلق بتدنى الظروف السكنية لأسر هؤلاء الأطفال واتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات منها انخفاض المستوى المعيشي لهذه الأسر التي تعيش في المناطق العشوائية الفقيرة، انتشار الكثير من القيم والعادات السيئة في هذه المناطق. افتقاد السكن في هذه الأماكن الى الحد الأدنى من المقومات الصحية، ضيق السكن مقارنة بزيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤدي الى ارتفاع معدل التزاحم، ونجد أن النسبة ارتفعت عند انخفاض مستوى معيشة تلك الأسر التي تعيش في هذه المناطق نتيجة عمل أكثرهم في مهن رثة وتمدنية الدخل مما يكون له كبير الأثر على أطفالهم.

3- اما بالنسبة للظروف التعليمية الطارئة لهؤلاء الأطفال والتي وضحت من خلال مؤشرات كعدم ملائمة المناهج مع قدرات الأطفال والتركيز على الجانب النظري بدلا من الجانب العملي، التسرب من التعليم نتيجة الفشل والرسوب المتكرر لهؤلاء الاطفال، انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم، قسوة المعلم وضعف مستوياتهم في التعامل مع النوعيات والقدرات المختلفة للطلاب، ارتفاع كثافة الفصول، مصاحبة اصدقاء السوء، وارتفعت النسبة في "عدم ملائمة المناهج والتركيز على الجانب النظري" حيث أن للمدرسة دور كبير في جذب التلاميذ للمدرسة واكتشاف وتوظيف قدراتهم المختلفة بدلا من أن تكون عامل طرد، حيث رغم فقر كثير

من الأسر إلا انها تكون حريصة على تعليم أبنائها ولكن نتيجة عدم الاهتمام بقدرات الطالب يؤدي الى نفوره وخروجه من العملية التعليمية.

4- وفيما يتعلق بالأسباب التي تجعل العمل الملحق به الطفل طاردا له , تمثلت في عدة مؤشرات أهمها عدم تناسب العمل على قدرات وامكانيات الطفل الجسمية والعقلية, الانضمام الى رفاق السوء الذي يتعرف عليهم في محيط العمل, سوء معاملة صاحب العمل للصبية, العمل لفترة طويلة خارج المنزل والمبيت خارجه مما يعود على ذلك , كثرة تعرض الأطفال لإصابات , عدم متابعة الأسرة للطفل في عمله , وارتفعت في عدم تناسب العمل مع قدرات وامكانيات الطفل الجسمية والعقلية مما يؤدي الى هروب الطفل من العمل ونتيجة ما يجده في أسرته من قسوة أو عدم اهتمام يؤدي ذلك الى هروبه للشارع .

5- أن وسائل الاعلام لها دور كبيرا في انتشار تلك الظاهرة وذلك من خلال ما تركز عليه من سلبيات ومواد غير هادفة كالعنف والإباحية ومفاهيم وعادات خاطئة والتي يقوم بمحاكاتها وتقليدها وخاصة اطفال الشوارع.

6- وفيما يتعلق بالأسباب التي تجعل الشارع عنصر جذب لهؤلاء الاطفال أو مدى ما يقوم به الشارع من إشباع لإحتياجات هؤلاء الأطفال حيث يمثل الشارع نوعا من حياة الحرية بما يزينه رفقاء السوء لقرنائهم , ليفعل الطفل ما يشاء في أى وقت شاء وكذلك يمثل نوعا من التخلص من الظروف الأسرية السيئة وهروبا من المشاكل وسوء المعاملة والآتيان بأفعال لا يمكن ممارستها في ظل الأسرة كشم الكلة والمخدرات بصفة عامة , والإعتداءات الجنسية... الخ وكذلك يمثل الشارع هروبا من ممارسة السلطة الأسرية وسلطة العمل المتمثلة في صاحب العمل أو "الأسطى", الى نوعا من الحرية وممارسة أفعال لا تحتاج الى تدريب كالنسول.

النتائج الخاصة بكيفية مواجهة الظاهرة والحد من انتشارها :

1- كشفت التحليلات الميدانية في ضرورة ان يكون هناك تحرك على مستويين الأول التعامل مع الظاهرة الموجودة فعلا والتخلص من وجودها من خلال إعادة دمج هؤلاء الأطفال في أسرهم أو من خلال ما يسمى بمشروع الأسر البديلة أو التوسع في إنتشار دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية وعودتهم للتعليم وتعليمهم مهنة أو حرفة. والمستوى الآخر هو عملية وقائية شاملة للحد من انتشارها مستقبلا وذلك يتم على صعيدين الأول اجتماعي, حيث يتضح من خلال تهيئة كافة الظروف المحيطة والقائمة على تربية الطفل من خلال رفع مستوى الأسر الفقيرة من المساهمة في رفع دخلها وتوفير فرص عمل مناسبة, ومحاربة إرتفاع الأسعار, وتوعية تلك الأسر بأمور التربية الصحيحة وبث القيم الدينية التي تساعد على التماسك والتراب, وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام وعرضها في قالب تمثيلي سهل ومؤثر, الإهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية تهدف الى تفجير الإبداع والتفكير والتخلص من الأسلوب التقليدي القائم على مجرد التلقين والذي يؤدي الى نفور الطلاب من العملية التعليمية.

2- على الصعيد الآخر (القانوني)، من خلال تفعيل وتنفيذ قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996 لأن به ما يحد من تلك الظاهرة من منشأها والحفاظ على الطفل الذي تستدعي ظروفه للعمل كالعامل في أعمال لا تؤدي بالضرر على صحته، تحديد ساعات معينة وبشروط معينة كإعطائه وجبة غذائية متكاملة وألا تعرض صاحب العمل للمساءلة القانونية.

3- توصيات الدراسة :

بناء على نتائج الدراسة الميدانية يمكن صياغة توصيات الدراسة:

1- بلورة سياسة اجتماعية للعامل مع المشكلة بتشجيع الباحثين ومراكز البحث العلمي على إجراء المسوح الاجتماعية والدراسات الميدانية التي تساهم في المزيد من التعرف على جوانب وأبعاد الظاهرة ومن أجل عمل قاعدة بيانات ومعلومات يمكن أن تمثل إطارا لسياسة واستراتيجية فعالة وعملية لمواجهة تلك المشكلة ومستقبلا.

2- اصدار أو تعزيز التشريعات والقوانين التي تضمن حماية الطفل في الأسرة ، واتخاذ الإجراءات الكافية لتفعيل القوانين المختلفة التي تضمن حقوق الطفل وتحميه، وإعمال التشريعات والإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفولة.

3- توفير الحماية القانونية للأطفال العالمية من الإستغلال الاقتصادي، ومن أداء أى عمل خطير قد يعرض حياتهم للخطر أو يتسبب في إعاقات جسمية أو يؤثر على نموهم العقلي أو النفسي أو المعنوي أو الاجتماعي، والتأكيد على توافق نوع العمل الذي يؤديه الطفل مع سنه، وتحديد ساعات العمل. ويسبق ذلك تفعيل آليات الرقابة على تطبيق هذه القوانين والرقابة على توافر الشروط الصحية في أماكن العمل، وإشراك أجهزة المجتمع المدني .

4- ينبغي إعادة النظر في القوانين الخاصة بأطفال الشوارع المعرضين للانحراف والسياسات الأمنية ، من حيث الفصل بين الأطفال المعرضين للانحراف والمنحرفين وذلك في نواحي الضبط والإستدلال والتحقيق، كذلك في النواحي الإجرائية والموضوعية للمحاكمة وكذلك التنفيذ والعقوبات كل ذلك بما يتلاءم مع التطورات الحديثة لتحقيق فلسفة العقاب من ردع عام وخاص وذلك من خلال انشاء لجان ادارية ذات طابع قضائي .

5- التوسع في إيجاد فرص عمل أو تأمين وظيفة تضمن عائدا يكفي لسد حاجات الأسر الفقيرة من غذاء، و سكن ورعاية صحية وتعليمية وكذلك التوسع في مشروعات الإسكان لمحدودي الدخل وتقليل النزوح للمناطق العشوائية التي بات واضحاً أنها تستوعب الكثير من أطفال الشوارع .مما يؤهل الأسر ان تقوم بوظيفتها

الاجتماعية الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والمساهمة في خلق جيل يستطيع التعامل مع المعطيات الجديدة بفاعلية من ناحية، وإعادة إنتاج المجتمع بصورة أكثر تقدماً من ناحية أخرى .

6- تطوير سياسات التعليم ومحو الأمية وزيادة الجرعات التدريبية للمدرسين القائمين عليها بما يساهم في الحد من إنتشار ظاهرة التسرب من التعليم والتي تعتبر احدي العوامل الأساسية المسؤولة عن تزايد معدلات أطفال الشوارع ،يتطلب ذلك ضرورة الإهتمام بالنظام التعليمي علي المسؤولين: الكمي و الكيفي . فعلي المستوي الكمي ، يجب التوسع في طاقة المدارس وقدراتها الإستيعابية وبخاصة في مراحل التعليم الأساسي ويتطلب تحقيق ذلك تكثيف الجهود الحكومية والأهلية بصورة أو بأخري لوضع حلول لتلك المشكلة . فضلاً عن ضرورة توفير الأعداد المناسبة للمدارس والتي تتلائم وظاهرة النمو السكاني المتزايد . وعلى المستوى الكيفي ، فإن المسألة في اشد احتياجها لتطوير نوعية المناهج والمقرارات الدراسية ، والتي تعتمد في الوضع الحالي على الحفظ والتلقين واستبدالها بمقررات تساعد على تنمية القدرات الإبتكارية والإبداعية والعقلية للطفل، فضلاً عن الإهتمام بتعليم الأطفال مهارات البحث واستخدام التكنولوجيا التعليمية الجديدة وذلك لإكسابهم بعض المهارات والقدرات العلمية.

7- انشاء مدارس خاص بأطفال الشوارع في كل مدينة رئيسية من مدن الجمهورية لإستيعاب الراغبين في العودة للتعليم من هؤلاء الأطفال خاصة وأن منهم من ترك المدرسة ، نتيجة عدم قدرة الأسرة على الإنفاق وسد احتياجات التعليم، الأمر الذي أدى الى زيادة اعداد المتسربين.

8- اتاحة المناخ الديمقراطي الذي يمكن المنظمات غير الحكومية ومكونات المجتمع المدني من أداء أدوار فعالة في رسم السياسات المتعلقة بالتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع أو في المساهمة بجهد مباشر في حلها.

9- التوعية العامة بخطورة الظاهرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم حملات دعائية موجهة تهدف الى التصدي للظاهرة .وإعادة دمج هؤلاء في المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الى تغيير صورة الطفل ذاته ويعيد إليه ثقته بنفسه. والحد من نظراته العدائية للآخرين وللمجتمع .تشارك فيها الاجهزة الرسمية ومكونات المجتمع المدني .

10-ينبغي على أجهزة الإعلام الحد من البرامج التي تفرط في عرض العنف والإباحية والارتقاء ببرامج الأطفال المقدمة وخاصة من خلال التلفزيون، والاتجاه الى تنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية وتمكنهم من التعامل بشكل أكثر ايجابية مع المعطيات الجديدة . وان تتوجه لهذه الفئة من الأطفال وأسره من خلال برامج خاصة ترشدهم وتوجههم الى أهمية التماسك الأسري وتجنب العوامل

والأسباب التي تؤدي الى تصدع البنية الاسرية , وكذلك توعية وتنمية الوعي الثقافى للوالدين أنفسهم بما يؤهلهم لأن يكونوا مصدرا للثقافة الملائمة للعصر .

11- توفير عددا أكبر من مراكز الإستقبال داخل المدن الرئيسية , وبخاصة فى أماكن تجمع أطفال الشوارع, حيث تقدم هذه المراكز خدمات التمويل لدور الإقامة ورعاية الصحية ومحو الأمية والتدريب المهني وإعادة التوافق الأسرى بين الأسرة والطفل .

12- ضرورة اعادة النظر فى دور المؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنمية وتطوير تلك المؤسسات بحيث لا تصبح فقط مجرد أماكن لايواء هؤلاء الأطفال المشردين الذين اعتادوا لفترات طويلة على حياة الشارع.

13- لابد من دعم وتشجيع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تبنى وانشاء المؤسسات الاجتماعية والتربوية والتأهيلية المخصصة لخدمة اطفال الشوارع.

مراجع البحث:

1- القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

1. Frankp. Williams Marilyn D.Mcshane (1999), ترجمة وتعليق عدلى السمرى : السلوك الاجرامى النظريات, دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية .
2. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء,(2000), بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك, 1999 / 2000 مودع بمكتبة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء , القاهرة, يوليو 2001 .
3. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء,(2004),النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية , يوليو 2004 .
4. حجازى,أحمد مجدى,(2000), فقراء فى زمن العولمة,تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعى,سهير لطفى(اشراف), المؤتمر السنوبالثانى للبحوث الاجتماعيه 7 - 10 مايو 2000 , المجلد الاول , المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه , القاهرة .
5. حسين,نشأت,(1998),ظاهرة اطفال الشوارع,دراسة ميدانية فى نطاق القاهرة الكبرى,رسالة دكتوراه غير منشورة,قسم الدراسات النفسية والاجتماعية,معهد الدراسات العليا للطفولة,جامعة عين شمس.
6. حلیم ,نادية,(2003) المرأة والعنف الاقتصادى , ظاهرة تأنيث الفقر,فى " نجوى الفوال واخرون " , ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعيه,مارس 2003,المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه , القاهرة .

7. خليل، عزة عبد المحسن، (2000)، اطفال الشوارع فى العالم العربى، اسباب المشكلة ،الحجم - المواجهة، المجلس العربى للطفولة والتنمية، القاهرة.
8. الخواجة ،محمد ياسر، (2003)، الانحراف والمجتمع ،دراسة فى علم الاجتماع الجنائي، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا.
9. الساعاتي، سامية حسن، (1999)، الجريمة والمجتمع، بحوث فى علم الاجتماع الجنائي، القاهرة.
10. السمري، عدلي ، (ب.س) السلوك الانحرافى، دراسة فى الثقافه الخاصه الجانحه، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندريه.
11. السيد ،سيد جاب الله، السلوك الاجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعية
12. السيد ،سيد جاب الله، (2003)، المجتمع الريفي، وقضايا التنمية، دار الحضارة للنشر، طنطا
13. الشناوى ، هدى، (1993)، الفقر ووآد الطفولة ، دراسة حالة لوضع الطفل داخل تسع اسر فقيرة ، فى (الهام عفيفى واخرون) محرر ، مؤتمر الطفل وافاق القرن الحادى والعشرون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
14. صديق، أحمد، (1995)، خبرات مع أطفال الشوارع فى مصر، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه ، الطبعة الاولى ، القاهرة .
15. عازر، عادل، (2000) توظيف البحث العلمى، تجربة فى مجال معالجة ظاهرة عمالة الأطفال ،مكتبة المجلس القومى للسكان ، القاهرة
16. عثمان ،محمد عثمان، والجبالى، عبدالفتاح (2002)، مقومات ومحاور التنمية فى مصر، رؤية مستقبلية ، فى "مصطفى احمد مصطفى " محرر " ، تنمية مصر ، رؤية مستقبلية ، أعمال ندوات الثلاثاء ، معهد التخطيط القومى لعام 2001 / 2002 ، القاهرة ، يوليو 2002 .
17. عز العرب، ايمان محمد، (2004)، الأسرة فى علم الاجتماع، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا.
18. عصر، سامى، (1999)، اطفال الشوارع (الظاهرة والاسباب)، فى ورشة عمل رؤية الخبراء بشأن ظاهرة اطفال الشوارع من 14-16 سبتمبر 1999، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة.
19. عودة، محمود ، (1974)، الهجرة الى المدينة القاهرة ، انماطها ودوافعها ، فى منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، المجلة الاجتماعيه القوميه ، العدد الأول ، يناير .
20. غنيم، السيد رشاد ، وناصر، سعيد أمين ، (2000)، أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة وعوامل التطور ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة.

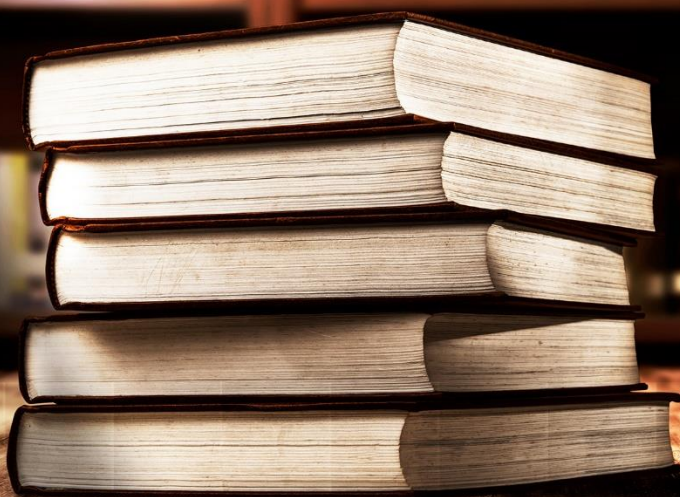
21. غيث، محمد عاطف ، الخولى، احمد ،(2004)،المشكلات الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2004 .
 22. فؤاد، ماجد ،(1998)، العلاقة بين المناطق العشوائية وإنحراف الاحداث في "تجوى الفوال" أشرف، ندوة اوضاع الطفل في المناطق العشوائية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجفائية ، القاهرة.
 23. كريم، عزه،(1997)، اطفال فى ظروف صعبة ، الاطفال العاملون واولاد الشوارع ، المجلس القومى للطفولة والامومة، القاهرة.
 24. المجلس الوطنى للطفولة بالجمهورية الاسلامية الموريتانية،(1999)، معطيات حول اوضاع اطفال الشوارع ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة.
 25. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،(1963)، تترد الأحداث، دراسة احصائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
 26. مشهور ، اميرة عبدالطيف،(1998)، القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثانى ، مايو 1998 ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
 27. مصطفى ، علا ، و عازر ، عادل،(1991)، ظاهرة عمالة الاطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
 28. مصطفى ، علا ،(1998)، الطفل فى المناطق العشوائية ، فى ندوة اوضاع فى الماطق العشوائية 30-31 مايو 1998 ، وزارة التامينات والشئون الاجتماعية ،قطاع الرعاية الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .
 29. معهد التخطيط القومى (1998)، تقرير التنمية البشرية ، لعام 1999/98.
 30. معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية لعام 1996 ، ص 3 .
 31. النبال، هبه،(2002)، الاوضاع والظروف الاجتماعية للطفل العامل، فى " علا مصطفى " اشرف، الاطفال العاملون فى الحضر، دراسة ميدانية فى مدينة السويس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،وزارة التامينات والشئون الاجتماعية، القاهرة .
- ثانيا: المراجع الأجنبية:
32. Bryman.A.1992,quantity and quality in social research. London, Routledge,publishers.
 33. childhope asia 1997 ,(philppines) for the national projecton street children. Op.cit

34. Elfergany.N,the Gender Dimension of poverty in north Efrica,Al.misket,center for Researchand training, cairo .
35. Flemming.D , 1996,Power Play Manchester university Press.
36. Social co-operation inEurope1994,street children,co-ordinated research programe in the social field ,study street children,council ofEuropepresss .
37. The Egyption Association For Societal Safety, Street Children Program Phase2 , .. , op.cit
38. Unicef,1989: the state of the world 's children ; Oxford University press.
39. United nations ,1989: the economic commission for latin America(Ecla) .



STARDOM UNIVERSITY

**Stardom Scientific Journal for
Humanitirian and Social Studies**



— Peer Reviewed Journal of Humanities and Social Studies —

Published Quarterly by Stardom University

Volume 2 - 1st issue 2024

International deposit number : ISSN 2980-3772